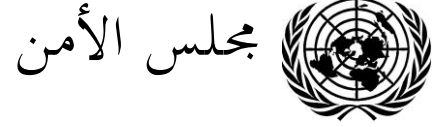


Distr.: General
11 June 2014
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الفقرة ٢ من القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) أن يقدم تقريراً نهائياً إلى المجلس يتضمن استنتاجاته وتوصياته. وبناء على ذلك، يعمم الرئيس فيما يلي التقرير المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الوارد من فريق الخبراء (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق

120614 120614 14-04008 (A)



مرفق

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)

باسم فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، يشرفني أن أحيل
طيه، وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣)، التقرير النهائي عن
عمل الفريق

(توقيع) سالوميه زورابتشيفيلي
منسقة فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)

(توقيع) جوناثان بروور
خبير

(توقيع) تشونجيه لي
خبير

(توقيع) توماس مازيت
خبير

(توقيع) جاكين شاير
خبيرة

(توقيع) كازوتو سوزوكي
خبير

(توقيع) إلينا فودوبولوفا
خبيرة

(توقيع) أولسيهندي إشولا ويليامز
خبير

التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)

موجز

يقدم فريق الخبراء هذا التقرير قبل الموعد النهائي الذي حددته خطة العمل المشتركة بأقل من شهرين من أجل إبرام اتفاق شامل بين جمهورية إيران الإسلامية ونظرائها في مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣^(أ)، مع ارتفاع التوقعات بأن الحل الشامل أمر في متناول اليد. وأدت إمكانية التوصل إلى هذا الحل إلى تحول السياق الذي يعمل فيه الفريق إلى حد كبير. وتفضي خطة العمل المشتركة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إلى تخفيف محدود في مجالات معينة لجزاءات مفروضة على جمهورية إيران الإسلامية من طرف واحد أو أطراف متعددة. وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن جمهورية إيران الإسلامية قد أوفت حتى الآن "بتدابيرها الطوعية" المتفق عليها في إطار خطة العمل المشتركة.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه الدول خلال هذه الفترة من المفاوضات المكثفة، وتنفيذ حل شامل، في حالة حدوثه، في الحفاظ على الوضوح فيما يتعلق بالتزامات الدول بموجب جزاءات مجلس الأمن القائمة. وصرحت بعض الدول للفريق بما يساورها من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية ما زالت سارية بالكامل. ويتصل أحد مصادر عدم اليقين بحالة الالتزامات المتعلقة بعمليات الشراء ذات الصلة بقيام جمهورية إيران الإسلامية بتخصيب اليورانيوم، في حالة مواصلة هذه الأنشطة في إطار حل شامل.

وحقق الفريق في أكثر من أربع وعشرين حالة خلال هذه الولاية تنطوي على انتهاكات مزعومة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والقرارات السابقة. وتتعلق معظم الحوادث بمحاولة شراء مواد مزدوجة الاستخدام.

وتقل معظم هذه المواد، باستثناء بعض الحالات، عن عتبات الرقابة السارية. وما زال التعرف عليها يشكل تحدياً لتنفيذ جزاءات مجلس الأمن التي تستهدف المشتريات الإيرانية من السلع والمواد اللازمة للأنشطة المحظورة. واستناداً إلى الحالات التي حقق فيها الفريق والمعلومات التي وفرتها الدول، يصعب على السلطات بشكل متزايد تحديد الصلات بين المواد التي تقلل عن الحد الأدنى والمستعملين النهائيين المحظورين أو الاستعمالات النهائية

(أ) تشمل مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

المخطورة في جمهورية إيران الإسلامية. وقد يكون ذلك نتيجة لاستراتيجيات الشراء الأكثر تعقيدا من جانب جمهورية إيران الإسلامية، التي طورت أساليب إخفاء المشتريات، مع توسيع نطاق الأنشطة المخطورة. ويمكن أن تستخدم جمهورية إيران الإسلامية هذه الأساليب أيضا لشراء مواد التجارة المشروعة وتمويلها، وهو ما يزيد من تعقيد الجهود التي تبذلها الدول من أجل تحديد عمليات الشراء غير المشروعة.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية الضلوع في أنشطة القذائف التسيارية. وأفادت التقارير بأنها أجرت عددا من تجارب إطلاق القذائف التسيارية خلال العام الماضي، ما يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠). وهي تقوم أيضا بتطوير قدرات الإطلاق حيث تم تحديد موقع إطلاق جديد بالقرب من مدينة شهروود. وفي الوقت نفسه، قررت جمهورية إيران الإسلامية أن تتخلى عن تدريبات النبي الأعظم العسكرية لعام ٢٠١٣، التي من المعتاد أن يُطلق فيها العديد من القذائف التسيارية.

وما زالت الدول الأعضاء ووسائل الإعلام تبلغ عن استمرار جمهورية إيران الإسلامية المزعوم في عمليات نقل الأسلحة. وأثناء الولاية الحالية، حقق الفريق في حالة تعلقة بمحاولة جمهورية إيران الإسلامية نقل أسلحة تقليدية وأعتدة ذات صلة. وتناقض الإجراءات التي تتخذها جمهورية إيران الإسلامية في هذا الصدد درجات ضبط النفس الواضحة التي أظهرها في مجالات الأنشطة المخطورة الأخرى.

وأعربت عدة دول للفريق عن رأيها بأنه حدث انخفاض في عدد المحاولات الإيرانية التي تم الكشف عنها لشراء مواد من أجل البرامج المخطورة والكميات المضبوطة ذات الصلة، منذ منتصف عام ٢٠١٣. وفي حين أن الفريق لا يستطيع أن يؤكد هذا التطور بشكل مستقل، بسبب الوقت المنقضي بين الحوادث، والإبلاغ عنها بعد ذلك إلى اللجنة، من الممكن أن يعكس هذا الانخفاض البيئة السياسية الجديدة في جمهورية إيران الإسلامية، والتقدم الدبلوماسي المحرز نحو إيجاد حل شامل.

التوصيات

يوصي الفريق بأن تعالج اللجنة المسائل التالية التي حددها الفريق بوصفها تحديات تعوق التنفيذ الفعال للجزاءات:

- في حالة التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية، تطلب الدول توجيهات فيما يتعلق بوضع جزاءات مجلس الأمن الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والقرارات السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات ذات الصلة بالشأن النووي.
- سوف تستفيد الدول الأعضاء من مزيد من التوضيح فيما يتعلق بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى اللجنة بشأن الحوادث المحتملة لعدم الامتثال. وينبغي لتلك التوجيهات أن تتناول مضمون خطوات تقديم التقارير وتوقيتها وتسلسلها. ويمكن أن يشمل ذلك إيضاحات بشأن إجراءات التخلص والتدابير الممكنة لتقديم المساعدة إلى الدول.
- تُوصى الدول بأن تطلع اللجنة على أي معلومات إضافية بشأن الأفراد الذين حددت أسماؤهم، على وجه الخصوص محددات بيانات الهوية مثل أرقام جوازات السفر والصور وتواريخ وأماكن الميلاد. والفريق على استعداد لمساعدة اللجنة في هذه المهمة.
- ينبغي للدول أن تنبه شركاتها القائمة بتصنيع المواد المزدوجة الاستخدام إلى خطر تحويلها إلى جمهورية إيران الإسلامية من خلال موزعي ما وراء البحار، وأن تشجع على تنفيذ إجراءات الامتثال الداخلية بفعالية ورصدها بانتظام.
- تُشجع الدول والمؤسسات المالية على إطلاع الفريق على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بأنماط تمويل الانتشار بغية العمل على تحسين فهم هذه المعاملات.
- ينبغي للدول أن تنبه شركات النقل ووكلاء الشحن إلى أهمية الحصول على وثائق دقيقة ومكتملة أكثر للبضائع. وهذا مهم بصفة خاصة في حالة الحاويات المملوكة للشاحنين والموضوعة عليها أختامهم التي يكون منشؤها أو وجهتها جمهورية إيران الإسلامية. ويمكن الترويج لهذه المبادرة من خلال الرابطة المهنية أو التجارية الدولية.
- ينبغي تشجيع الدول على تقديم سجلات عامة علنية للشركات بأكبر قدر ممكن من التفاصيل بخصوص الملكية القانونية والملكية النفعية وحملة الأسهم، من أجل تحديد الشركات الصورية وأصول الأفراد والكيانات المحددة أسماؤهم عند اللزوم. ويتفق ذلك مع الأولويات الحالية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير وفقا لولاية فريق الخبراء المنصوص عليها في الفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، والمحدّدة بموجب قراره ٢١٠٥ (٢٠١٣) المؤرّخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويلخص التقرير الأعمال التي قام بها الفريق خلال العام الماضي.

المنهجية

٢ - يقوم الفريق بعمله استنادا إلى الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، مراعيًا المعايير المنهجية الواردة في تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997)، والتي وُصفت بمزيد من التفصيل في أفضل الممارسات والتوصيات من أجل تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة. ويعمل الفريق بتوجيه من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويدرك الفريق الحساسيات المحتملة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة من الدول أو القطاع الخاص، ويراعي أهمية الحفاظ على سرية جميع مصادر المعلومات.

أنشطة الفريق

٣ - تشمل أعمال الفريق إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء، وعمليات التفتيش في الحوادث المبلغ عنها، والتوعية فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات. ويتشاور الفريق بانتظام مع الخبراء في الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وهيئات الأمم المتحدة وأفرقة الخبراء، حسب الاقتضاء. وأجرى الفريق مشاورات مع ٣٢ دولة، وقام بخمس زيارات تفتيشية فيما يتعلق بحوادث مبلغ عنها. ويتضمن المرفق الأول قائمة بجميع الدول الأعضاء التي زارها الفريق.

٤ - ويود الفريق التأكيد على المثال الإيجابي الذي ضربته الدول التي أبلغت عن حوادث عدم الامتثال. ويود أيضا أن ينوه بالمستوى العالي من التعاون الذي تلقاه من الدول والكيانات التي تعامل معها خلال عمليات التفتيش والتحقيقات هذه، ولا سيما التي قدمت التحليل الطبي الشرعي أو الفني للعينات.

السياق الدولي

٥ - غيرت الأحداث الرئيسية التي جرت خلال العام الماضي السياق السياسي الذي أجرى فيه الفريق عمله بشكل كبير. وأعقب انتخاب الرئيس حسن روحاني في

١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تنشيط للعملية الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل للمسألة النووية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ نفاذ الاتفاق مع مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ بشأن خطة العمل المشتركة المبرم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣^(١).

٦ - وتحدد خطة العمل المشتركة فترة مدتها ستة أشهر تنتهي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، تعد جمهورية إيران الإسلامية بأن تتخذ خلالها "تدابير طوعية" للبدء في استعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وعلى الرغم من أن جزاءات مجلس الأمن لا تزال مطبقة بالكامل، فقد تم خلال هذه الفترة تعليق بعض الجزاءات الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف، والإفراج عن بعض الأصول. واعتباراً من منتصف نيسان/أبريل، كانت جمهورية إيران الإسلامية قد تلقت أربع دفعات من مبلغ ٤,٢ بليون دولار من أموال كانت مجمدة بالخارج في السابق^(٢).

٧ - ويعاني اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية من ارتفاع معدلات التضخم وعدم القدرة على الوصول إلى رأس المال الأجنبي، على الرغم من أن التقارير توحى بأن الحالة تتحسن ببطء. واعتمدت حكومة روحاني سياسات اقتصادية جديدة، وتشير التقارير الأخيرة إلى أن الاقتصاد "أخذ في الاستقرار" ومن شأنه أن يتحسن بصورة أكبر حال التوصل إلى إبرام اتفاق شامل. وبعد التعاقد لفترة سنتين متعاقبتين، يتوقع صندوق النقد الدولي "أن ينتعش الاقتصاد الإيراني بنسبة ١,٥ في المائة في السنة الحالية، حتى وإن لم يستمر التخفيف من وطأة الجزاءات. بموجب صفقة مؤقتة لفترة طويلة، مع إجراء طهران إصلاحات"^(٣).

٨ - ورغم أن خطة العمل المشتركة قد ولدت الكثير من التفاؤل بشأن المرحلة المقبلة لعلاقة البلد مع المجتمع الدولي، لا تزال هناك شواغل بشأن استمرار ما يزعم من قيام جمهورية إيران الإسلامية الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من عتاد انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

(١) تشمل مجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) "تحصل إيران على الدفعة الخامسة من الأصول المجمدة الأسبوع المقبل" (نص مترجم لتقرير من الموقع الشبكي لوكالة أنباء جمهورية إيران الإسلامية) دائرة الرصد بمهية الإذاعة البريطانية، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٣) "Iran economy stabilizing, to soar if deal reached: IMF", Agence France-Presse, 11 April 2014.

التطورات الأخيرة في مجال الأنشطة المحظورة

١ - المجال النووي

٩ - أدى الانتهاء من وضع إطار للتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وخطة العمل المشتركة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة البلدان الأوربية ٣+٣، إلى تقليص جمهورية إيران الإسلامية لبعض الأنشطة وزيادة الشفافية مع الوكالة.

تنفيذ خطة العمل المشتركة

١٠ - التزمت جمهورية إيران الإسلامية، في إطار خطة العمل المشتركة، بوقف تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من ٥ في المائة، وتخفيف المخزونات الموجودة من اليورانيوم المخصب التي تبلغ درجة تركيزها ٢٠ في المائة أو تحويلها إلى صفائح وقود، ووقف تركيب أجهزة الطرد المركزي، وتعليق العمل في مفاعل IR-40 لبحوث الماء الثقيل (مفاعل آراك)، في جملة أمور^(٤). وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في التقارير المرحلية الشهرية المتعلقة بتنفيذ "التدابير الطوعية" التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية لتنفيذ خطة العمل المشتركة، أن البلد، في جملة أمور، قد توقف عن تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من ٥ في المائة، ولم يعد يشغل سلاسل تعاقبية لأجهزة الطرد المركزي بطريقة مترابطة، وخفف نسبة ٥٠ في المائة من مخزونات اليورانيوم ٦ المخصبة بنسبة ٢٠ في المائة (UF6)^(٥). كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جمهورية إيران الإسلامية أوقفت مواصلة تركيب أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتانز لتخصيب الوقود والعمل في مفاعل آراك، وزودت الوكالة بالمعلومات المتعلقة بإنتاج أجهزة الطرد المركزي، ومرافق التجميع والتخزين^(٦). وتواصل جمهورية إيران

(٤) International Atomic Energy Agency (IAEA), "Communication dated 27 November 2013 received from the EU High Representative concerning the text of the Joint Plan of Action" (INFCIRC/855).

(٥) خففت ١٠٤,٥ كجم من ٢٠٩ كجم حتى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٦) انظر: IAEA, "Status of Iran's Nuclear Programme in relation to the Joint Plan of Action", GOV/INF/2014/10, 17 April 2014; IAEA, "Status of Iran's Nuclear Programme in relation to the Joint Plan of Action", GOV/2014/INF/1, 20 January 2014.

الإسلامية بعض الأنشطة، بما في ذلك تخصيص اليورانيوم حتى نسبة ٥ في المائة، وأعمال البحث والتطوير القائمة المشمولة باتفاق الضمانات بشأن أجهزة الطرد المركزية المتقدمة^(٧).

تنفيذ إطار التعاون

١١ - اتفقت جمهورية إيران الإسلامية في هذا الإطار، وبالتوازي مع خطة العمل المشتركة، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذ "تدابير أولية ستة" بحلول ٢٠ شباط/فبراير. وأكدت الوكالة أن جمهورية إيران الإسلامية قد أوفت بالاحتياجات الأولية وأن الطرفين اتفقا على مجموعة أخرى من التدابير السبعة المقرر تنفيذها بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤^(٨). وتشمل هذه التدابير توفير جمهورية إيران الإسلامية معلومات أولية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، لا سيما تطوير مفجرات سلك قنطرة التفجير^(٩). ومن المقرر أن يعقب ذلك مجموعة ثالثة من التدابير التي لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأنها بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة، وتنفيذها بحلول ٢٠ آب/أغسطس.

الأبعاد العسكرية المحتملة

١٢ - ما زالت هناك مجالات مثيرة للقلق بشأن البرنامج النووي الإيراني وما له من أبعاد عسكرية محتملة. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقريرها المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، إلى التحليل الذي أجرته عام ٢٠١١، للدعوات بأن جمهورية إيران الإسلامية قامت بأنشطة ذات صلة بتطوير جهاز متفجر نووي. ومن بين المسائل التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١١ الشواغل إزاء "الدراسات المزعومة" بشأن كيفية دمج حمولة كروية مؤثرة جديدة في غرفة الحمولة المؤثرة الموجودة التي ستحمل على مركبة أوبة لقذائف شهاب ٣^(١٠). وأشارت الوكالة مؤخرا إلى أن المعلومات المتعلقة بتطوير جمهورية إيران الإسلامية لجهاز متفجر نووي "تقيّمها الوكالة، على وجه الشمول، على أنها ذات مصداقية" ورغم إصرار البلد على أن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة، حصلت

(٧) IAEA, "Implementation of the NPT safeguards Agreement and relevant provisions of the Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", 17 April 2014 (see GOV/2014/10, "Main (Developments)" and paras. 30-33).

(٨) IAEA, "IAEA and Iran Conclude Talks in Connection with Implementation of Framework for Cooperation", IAEA Press Release, 9 February 2014.

(٩) "Iran has briefed U.N. nuclear agency on detonators - ISNA," Reuters, 4 May 2014.

(١٠) IAEA, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", 8 November 2011, (GOV/2011/65, para. 59).

الوكالة على معلومات إضافية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أكدت أكثر التحليل الوارد في مرفق تقرير المدير العام المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(١١). ولا يُعرف ما إذا كانت المعلومات الإضافية تتناول دمج حمولة مؤثرة نووية على مركبة ناقلة.

٢ - القذائف التسيارية

المرافق

١٣ - تواصل جمهورية إيران الإسلامية تطوير قذائف تسيارية وبرامج فضائية. ففي آب/أغسطس ٢٠١٣، تم تحديد موقع إطلاق صواريخ جديد يقع على بعد ٤٠ كيلومترا من مدينة شارود^(١٢). ويقدر أن أعمال تشييد مجمع أكبر لإطلاق القذائف التسيارية ومركبات إطلاق السواتل في مركز الإمام الخميني للفضاء الكائن في سمنان قد شارفت على الانتهاء^(١٣). وأعلنت جمهورية إيران الإسلامية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ افتتاح مركز الإمام صادق لرصد الاجسام الفضائية ومراقبتها، وبخاصة السواتل^(١٤).

عمليات إطلاق القذائف التسيارية

١٤ - في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلنت جمهورية إيران الإسلامية أنها أجرت تجربة ناجحة لقذيفة تسيارية من طراز باراني، وهو ما وصفه مسؤول إيراني "بأنه جيل جديد من القذائف التسيارية بعيدة المدى التي تطلق عدة رؤوس حربية على هدف واحد"^(١٥). وقال وزير الدفاع حسين دهقان إنها "قادرة على تدمير أهداف ضخمة و... أهداف متعددة"^(١٦).

(١١) IAEA, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", 20 February 2014 (GOV/2014/10, para. 64).

(١٢) Jeremy Binnie and Joseph Bermudez, "Second Iranian space-launch centre revealed", *IHS Jane's Defence Weekly*, 7 August 2013. يقع الموقع على بعد ١٦٥ كيلومترا شمال شرق مركز سمنان الفضائي.

(١٣) Iran to launch new space center, more satellites soon: Defense Minister", *Press TV*, 20 June 2013; "Minister: Iran to launch several new space Centers", *Fars News Agency*, 10 July 2013; "Imam Khomeini Space Center is 80 percent complete", *Tehran Times*, 2 June 2012.

(١٤) "Iran Defence Ministry Launches Space Center," *RIA Novosti*, 9 June 2013; "Iran says it sets up space monitoring center," *Associated Press*, 9 June 2013; "Ahmadinejad Opens Iran's First Space Monitoring Centre," *FARS News*, 10 March 2013.

(١٥) Jeremy Binnie, "Iran announced new missile tests", *IHS Jane's Defence Weekly*, 13 February 2014.

(١٦) المرجع نفسه.

١٥ - ولا تشير خطة العمل المشتركة إلى أنشطة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالقذائف التسيارية.

٣ - عمليات نقل الأسلحة التقليدية والأعتدة ذات الصلة

١٦ - رغم أن الجزاءات تحظر هذه الأنشطة، فإن جمهورية إيران الإسلامية أكدت مرارا وتكرارا حقها في نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى الخارج. وعمليات النقل هذه تثبتها عدة تقارير وبيانات إعلامية صادرة عن الدول المعنية والجماعات المتلقية لتلك الأسلحة.

١٧ - وفي عهد الرئيس حسن روحاني، تواصل جمهورية إيران الإسلامية اتباع سياسة التعاون العسكري، التي يطلق عليها اسم "الدبلوماسية الدفاعية"^(١٧). ويقال إن هذا التعاون يتم مع عدد من البلدان رغم أنه يتعذر على فريق الخبراء تحديد ما إذا كان هذا التعاون ينطوي على نقل أسلحة. وتناقلت وسائل الإعلام مؤخرا أنباء عن اتفاق يزعم أنه أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تزود جمهورية إيران الإسلامية بموجبه العراق بأسلحة وأعتدة ذات صلة تناهز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار. وقد نفت السلطات العراقية بشدة هذه المزاعم في رسالة خطية وجهتها إلى اللجنة^(١٨).

١٨ - وقد اشتد الطلب على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بسبب الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية من قبل جميع أطراف النزاع؛ غير أن الدعم العسكري الذي توفره جمهورية إيران الإسلامية للحكومة السورية الحالية موثق توثيقا جيدا^(١٩). وتتيح الحرب أيضا

(١٧) "Iran's president urges Defence Ministry to export weapons", *TREND News Agency* (Azerbaijan), 1 March 2014.

(١٨) انظر، "Sultanate, Iran sign MOU on defence cooperation", *Times of Oman*, September 18 2013; "Iran Revolutionary Guard training new Zimbabwe elite force", *The Telescope News*, 16 April 2014; "Iran-Tajikistan to sign Defence MOU", *TREND News Agency* (Azerbaijan), 13 May 2010; "VP: Iran Ready to Expand Military Cooperation with Azerbaijan", *Tasnim News*, 15 April 2014; "India welcomes defence cooperation with Iran", *Press TV*, 20 July 2013; "Defence cooperation agreed with Qatar", *Payvand Iran News*, 25 February 2010; "Afghanistan strategic cooperation", *NSBC International*, 10 December 2013; "Armenia, Iran discuss military cooperation", *TREND News Agency* (Azerbaijan), 8 February 2013.

(١٩) انظر، "Iran boosts military support to Syria", *Reuters*, 21 February 2014; "Azerbaijan defence Minister meets with chief of Iranian armed forces", *APA. AZ*, 15 April 2014; "Iran to continue supporting Syria", *Middle East Monitor*, 17 February 2014; "Supplying the war in Syria", *Strategypage.com*, 26 February 2014; Will Fulton, Joseph Holliday, and Sam Wyer, *Iranian strategy in Syria*, (Institute for the Study of War), May 2013; "Who is supplying weapons lifeline to Assad", *BBC News*, 14 June 2013; "Iran, Iraq,

مزيداً من الفرص لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني لكي يعزز نشاطه في البلد^(٢٠). ويشير أحد أعضاء الفريق إلى أن محتوى هذه الفقرة لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بولاية الفريق.

أولاً - تقييم الأنشطة الإيرانية المحظورة وتحليلها

ألف - موجز لعمليات تفتيش الأصناف ذات الاستخدام المزدوج

١٩ - حقق فريق الخبراء في ٣٠ حالة أبلغ عنها خلال ولايته الحالية^(٢١). وقد أُدرجت هذه الحالات في الجدولين الواردين في المرفق الثاني. ولم يصدر بعض تقارير التفتيش التي أعدها الفريق حتى الآن. وترد أدناه مناقشة للنقاط الرئيسية للتحقيقات التي أجراها الفريق في تلك الحالات. وقد اعترض جميع الشحنات في بلدان ثالثة باستثناء شحنة واحدة.

٢٠ - وكانت جميع الأصناف ذات استخدام مزدوج بطبيعتها، وجرى اعتراضها على أساس معلومات استخباراتية تفيد بأنه يُقصد استخدامها في الأنشطة المحظورة على جمهورية إيران الإسلامية. وأفيد بأن معظم تلك الحالات تتعلق بأنشطة نووية، وأفاد عدد قليل من التقارير باستخدام تلك المواد في تطبيقات تتعلق ببرنامج القذائف التسيارية. وثلاثة من تلك الأصناف خاضعة للرقابة في القوائم المشار إليها في القرارات ذات الصلة. أما الأصناف الأخرى، فجميعها غير خاضعة للمراقبة واعترضت على أساس الأحكام الشاملة المتعلقة بالاستعمال النهائي أو بالمستعمل النهائي. وباستثناء البنود الوارد وصفها في الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ أدناه، لم يتمكن الفريق من الحصول على مزيد من المعلومات عن إمكانية وجود صلات بين تلك الأصناف والكيانات المحددة بموجب قرارات مجلس الأمن أو الأنشطة المحظورة. وتبرز هذه الحالات التحديات التي تواجه الدول في تحديد الأصناف الحساسة ذات الاستخدام المزدوج غير المدرجة في القائمة التي يمكن استخدامها في الأنشطة المحظورة.

Syria sign agreement to boost transit cooperation", *Press TV*, 13 January 2013; Ian Black, "Iran confirms it has forces in Syria and will take military action if pushed", *The Guardian*, London, 16 September 2012.

(٢٠) Will Fulton, Joseph Holliday and Sam Wyer, *Iranian Strategy in Syria*, Institute for the Study of War, 2013; (٢١) "IRGC Top Commander: Transfer of Experience Iran's Only Military Aid to Syria", *Fars News*, April 21, 2014.

(٢١) ترد في المرفق الحادي عشر تقارير التفتيش والتحقيق السرية التي قدمها الفريق منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

حالة ألياف الكربون

٢١ - في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أبلغت إحدى الدول اللجنة بأن سلطاتها اعترضت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شحنة ألياف كربون واعترضتها وهي تعبر على متن السفينة شهرز في طريقها إلى مدينة بندر عباس بجمهورية إيران الإسلامية (المرفق الثاني، الجدول ٢، الرقم ٢٤؛ انظر الشكل الأول).

٢٢ - وكانت السفينة شهرز تقل، ضمن حمولتها، شحنة قوامها ١ ٨٠٠ بكرة من ألياف الكربون يصل وزنها الإجمالي إلى ٧ ٢٠٠ كيلوغرام. وكانت عبوات تلك الألياف ومستندات الشحنة تحمل الرقم التسلسلي T700SC-12000، في إشارة إلى نوع من الألياف المصنعة من قبل شركة توراي التي يوجد مقرها في اليابان. وحددت مستندات الشحنة هوية الشخص المرسل إليه وعنوانه، وهو Hamidreza Afzalian Shirvan, Unit 2, No.9. Biston 3 Alley, Biston St., Dastgheib Blvd., Mashad, Islamic Republic of Iran. ووفقا لقواعد بيانات النقل البحري التجاري، فإن المالك المسجل للسفينة شهرز هو شركة كيش رورينغ أوشن للنقل البحري (شركة مساهمة خاصة) (Kish Roaring Ocean Shipping Company PJS)، وهي شركة تابعة لجمهورية إيران الإسلامية. وبعد بحث أجراه الفريق، وجد أن رقم الفاكس وعنوان الشاحن الذي تحمل بوليصة الشحن اسمه يرتبطان بشركة ساوث شيبينغ لاين إيران (South Shipping Line Iran) المدرجة في القائمة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠).

٢٣ - وتمكن الفريق من تفتيش ألياف الكربون تلك وتصويرها وأخذ عينة منها. وأُرسلت عينة من تلك المادة أيضا إلى شركة توراي التي أكدت، استنادا إلى تحليل المختبر الجنائي، أن تلك الألياف تتجاوز عتبات المراقبة المنصوص عليها في القوائم الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

الشكل الأول

عينة من ست بكرات، وملصق شفرة عمودية ممزق، ومواد تغليف ممزقة (صورة فوتوغرافية مصدرها فريق الخبراء)



حالات سبائك الألومنيوم

٢٤ - في حالتين، لم ترق الأصناف المبلغ عنها إلى مستوى الأصناف الخاضعة للمراقبة:

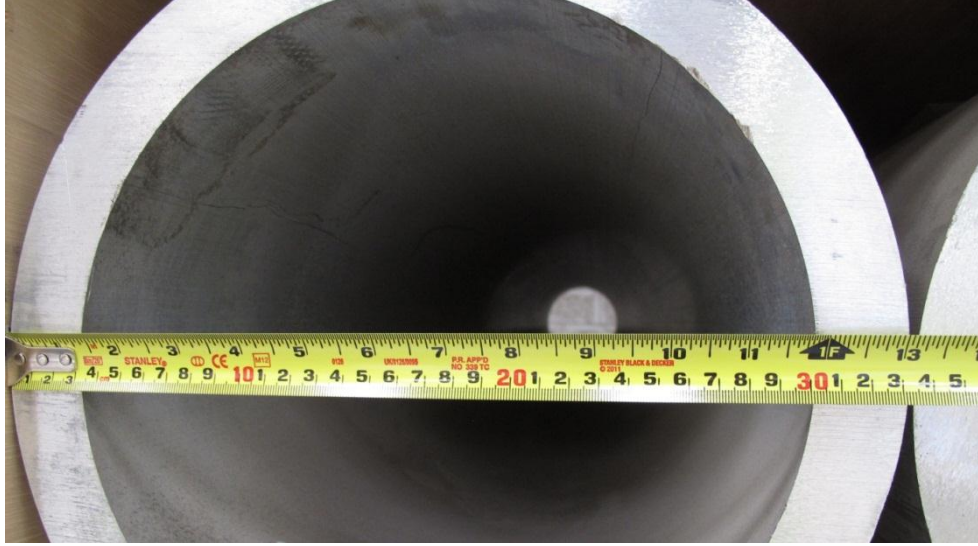
(أ) أسطوانات سبائك الألومنيوم عيار ٢٠٢٤ (المرفق الثاني، الجدول ٢، الرقم ٢٠، الشكل الثاني). سُحنت هذه السبائك في شكل ٢١ اسطوانة طول كل منها ٣٠٠٠ ميليمتر تقريباً وقطرها الداخلي ٢٧٠ ميليمتراً وسمكها ٣٠ ميليمتراً. وقد أثبتت التحاليل المعدنية التي أجرتها إحدى الدول الأعضاء أن تلك الأسطوانات عبارة عن سبائك ألومنيوم عيار ٢٠٢٤ ودرجة تصلب قدرها T3^(٢٢). وهذا الصنف مدرج في القوائم الواردة

(٢٢) رغم أن سبائك الألومنيوم من عيار 2024 بدرجة تصلب قدرها T3 لا تستوفي معايير مقاومة الشد القصوى الواردة في الفقرة 2.C.1 من الوثيقة INFCIRC/254/Rev.8/Part 2 (المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)، فإن مذكرة تقنية تنص على ما يلي "في الفقرة ٢-ج-١، تشمل عبارة "قادرة على" سبائك الألومنيوم قبل أو بعد معالجتها حرارياً". وبالتالي، فهذه السبائك خاضعة للمراقبة بصرف النظر عن حالة تصلبها.

في القرارات ذات الصلة بوصفه صنفا خاضعة للمراقبة بناء على مكونات الاسطوانات وقطرها.

الشكل الثاني

عينة من شحنة قوامها ٢١ اسطوانة من سبائك الألومنيوم من عيار ٢٠٢٤ ودرجة تصلب قدرها T3 (صورة فوتوغرافية مصدرها فريق الخبراء)



(ب) قضبان سبائك الألومنيوم من عيار ٧٠٧٥ (المرفق الثاني، الجدول ٢، الرقم ٢٨). أثبتت التحاليل المعدنية التي أجرتها إحدى الدول الأعضاء أن هذه القضبان عبارة عن سبائك ألومنيوم من عيار ٧٠٧٥ ودرجة تصلب قدرها T0. وهذا الصنف مدرج في قوائم القرارات ذات الصلة بوصفه صنفا خاضعا للمراقبة بناء على تكوين تلك القضبان وقطرها.

حالة العواكس

٢٥ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أبلغت إحدى الدول الأعضاء اللجنة بأنها اعترضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ شحنة تتألف من بضع مئات من العواكس كانت في طريقها إلى بندر عباس بجمهورية إيران الإسلامية (المرفق الثاني، الجدول ١، الرقم ١٢)^(٢٣). وتضمنت المستندات الخاصة بالشحنة اسم أحد الأفراد باعتباره الجهة المرسلة إليها الشحنة في جمهورية إيران الإسلامية ولم تتضمن معلومات أخرى عن المستعمل النهائي

(٢٣) تُعرف أيضا باسم المحولات أو مغيرات التردد.

للشحنة أو غرض استعمالها النهائي. وفقا للمواصفات التي قدمتها الجهة المصنعة، فإن هذه العواكس تعمل بتردد يصل إلى ٤٠٠ هرتز. وتستخدم العواكس في طائفة واسعة من التطبيقات الصناعية ولكن العواكس التي تعمل بهذا التردد لا تخضع للمراقبة بموجب القرارات ذات الصلة.

٢٦ - وقد سبق لجمهورية إيران الإسلامية أن اشترت فيما مضى عواكس قادرة على العمل بتردد يبلغ ١٠٠٠ هرتز تقريبا، وهو التردد اللازم لتشغيل أجهزة الطرد الغازي المركزي من طراز IR-1 أو IR-2M الموجودة في ناتانز. وقد تبين للفريق من المشاورات التي أجراها الفريق مع العديد من الخبراء الصناعيين والحكوميين أن تحسين بعض العواكس التي تضمها هذه الشحنة لجعلها تعمل بتردد ١٠٠٠ هرتز لا ينطوي على صعوبة تقنية. غير أن الشركة المصنعة ذكرت أن هذا أمر غير ممكن. ولا يزال الفريق يتشاور مع الخبراء ومن ثم فهو لم يقدم بعد تقريره عن هذه الحالة.

حالة آلات تشكيل المعادن

٢٧ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفادت إسبانيا بأنها فتحت تحقيقا في شركة إسبانية فيما يتعلق بنقلها آلات لتشكيل المعادن بالشحنات الكهربائية ومكوناتها انطلاقا من بلباو، إسبانيا، إلى شركة في تركيا يزعم أنها شركة وهمية (المرفق الثاني، الجدول ١، الرقم ١). وآلات تشكيل المعادن بالشحنات الكهربائية ليست مدرجة في قوائم الأصناف الخاضعة للمراقبة، باستثناء الآلات التي تحتوي على محوري دوران أو أكثر، وهو أمر يتوقف على البرمجيات المستخدمة. وحُدِدت هوية المستعمل النهائي بوصفه شركة مابنا المحدودة لتصنيع ريش التوربينات، في طهران (Mapna Turbine Blade Manufacturing Engineering Co). ورغم أن السلطات الإسبانية رفضت منح تراخيص لتصدير هذه الآلات، فإنه تم تصدير سبع منها في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد أدرج كل من كندا والمملكة المتحدة واليابان شركة مابنا المحدودة لتصنيع ريش التوربينات بدعوى صلتها ببرنامجي جمهورية إيران الإسلامية النووي والتساري المخطورين. ولم يصدر فريق الخبراء بعد تقريره عن هذه الحالة.

حالة آلات التفريز البارد

٢٨ - تُستخدم آلات التفريز البارد في العمليات الصناعية التي تتطلب إنتاج أنابيب معدنية يصل طولها إلى عدة أمتار (المرفق الثاني، الجدول ١، الرقم ٩). وعلى الرغم من أن الفريق لم يتمكن من إثبات صلة الجهة المرسلة إليها الشحنة التي تحمل وثائق الشحنة اسمها في جمهورية إيران الإسلامية (وهي إحدى شركات شحن البضائع) بالأنشطة المخطورة التي

يضطلع بها البلد، فإن إحدى الدول أفادت بأن الجهة التي كان مقصودا أن تتلقى آلات التفريز تلك هي شركة إيرانية تعرف باسم ”ألومينات“. ويقترن اسم شركة ألومينات لدى العديد من الدول بأنها شركة تساعد ”الكيانات المدرجة في القائمة على خرق أحكام الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران وتوفير دعما مباشرا لأنشطة إيران المنطوية على خطر الانتشار“^(٢٤).

حالة المنافخ

٢٩ - في هذه الحالة، لم يتمكن الفريق من إثبات صلة بين الجهة التي تحمل وثائق الشحنة هويتها بوصفها المرسل إليه بكيانات محددة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (المرفق الثاني، الجدول ١، الرقم ٧). غير أن الفريق حصل مؤخرا على معلومات تثبت وجود صلة بين المرسل إليه، شهاب جميلي الذي يعمل في شركة نيكارو الهندسية، وبرنامج جمهورية إيران الإسلامية لتخصيب اليورانيوم. ويرد اسم جميلي وشركة نيكارو في لائحة اتهام لسعيهم إلى شراء أصناف بالنيابة عن جمهورية إيران الإسلامية فيما يتصل بأنشطتها النووية المحظورة^(٢٥).

المعلومات التي توثق هوية المرسل إليهم

٣٠ - لم يتلق الفريق في تحقيقه في ٨ من الحالات الواردة في المرفق الثاني أي وثائق شحن، ومن ثم فلا توجد معلومات موثقة عن هوية المرسل إليه أو المستعمل النهائي للأصناف التي تحملها الشحنات المعنية. أما في الحالات التي كانت فيها تلك الوثائق متاحة، فقد حددت هوية المرسل إليه بوصفه شركة تجارية (خمس حالات)، أو شركة شحن بضائع (ثلاث حالات)، أو فردا بعينه (ثلاث حالات)، أو شركة مرتبطة بصناعة البتروكيماويات (حالتان).

(٢٤) Council of the European Union, Council Implementing Regulation No. 1264/2012 concerning restrictive measures against Iran (21 December 2012).

(٢٥) United States District Court for the District of Massachusetts, USA v. Sihai Cheng, Seyed Abolfazl Shahab Jamili, Nicaro Eng. Co. Ltd, and Eyvaz Technic Manufacturing Company, Case No. 13-cr-10332, filed 21 November 2013, Boston, MA.

باء - تحليل الأصناف المحددة أهدافا للشراء

٣١ - بالإضافة إلى عمليات التفتيش الموجزة أعلاه، جمع الفريق وحلّل معلومات تلقّاها من دول وخبراء يُقدَّر أنها مهمة لأنشطة جمهورية إيران الإسلامية المحظورة المتعلقة بالقذائف النووية والتسليحية.

الصمامات

٣٢ - سنحت للفريق فرصة لإجراء مشاورات مع خبراء الصناعة وخبراء حكوميين وغير حكوميين فيما يتعلق بالدور الخاص للصمامات في تطبيقات دورة الوقود النووي. والصمامات الخاضعة للضوابط يجب "أن يبلغ قياسها الاسمي ٥ ملم أو أكثر؛ وأن تكون مزوّدة بسدّادة منفاخية؛ ومصنوعة كلياً من الألومنيوم أو سبائك الألومنيوم أو النيكل أو سبائك النيكل التي تحتوي على أكثر من ٦٠ في المائة من وزنها من النيكل"^(٢٦). ووفقاً لما ذكره فريق الخبراء، تضم الصمامات من هذا القبيل جزءاً صغيراً نسبياً من الصمامات اللازمة للمنشآت النووية التي تعمل على نطاق صناعي. ومن الأرجح أن تكون الصمامات المستخدمة في الدارة الأولية للمفاعل النووي مزوّدة بسدادات منفاخية وتقع في نطاق يتجاوز عتبات المراقبة، على الرغم من إمكانية أن تكون الصمامات المستخدمة في نواح أخرى في مجعّ المفاعل مزوّدة أيضاً بسدادات منفاخية.

٣٣ - وللصمامات التي تقع تحت عتبة المراقبة تطبيقات صناعية عديدة، وهي تستخدم على نطاق واسع في أنشطة دورة الوقود النووي. وهي تقتضي من الدول تقيّظاً خاصاً لضمان عدم تحويل مسار الصادرات من هذه المواد إلى أنشطة محظورة. وتحمل بعض أنواع الصمامات التي تقع تحت عتبة المراقبة وتستخدم في الأنشطة النووية أوجه تشابه مع تلك المستخدمة في قطاع البتروكيماويات، والتي من الثابت أن للجمهورية إيران الإسلامية طلباً عليها. ويزيد هذا الأمر من تعقيد الجهود المبذولة لفهم ماهية الأصناف التي قد تكون خاصة بأغراض محظورة. وتلقي الفقرة ٦١ أدناه الضوء على مسألة استعانة جمهورية إيران الإسلامية بشركة بتروكيماويات للتستّر على مشتريات صمامات موجهة للاستخدام في مفاعل بحوث الماء الثقيل في آراك.

(٢٦) INFCIRC/254/Rev.8/Part 2 (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠).

الألياف الكربونية

٣٤ - لا تزال جمهورية إيران الإسلامية ماضية في مساعيها إلى شراء الألياف الكربونية المصنفة بدرجات عالية لاستخدامها في تصنيع بعض أجهزتها للطرد المركزي. فالمواد التي قام الفريق بتفتيشها لها مقاومة تبلغ ٩٠٠ ٤ ميغا باسكال ومعامل قدره ٢٣٠ غيغا باسكال، وهي مواد لا شك أنها تتجاوز عتبات المراقبة المشار إليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتستخدم هذه الألياف الكربونية العالية الأداء أيضا في عدد من التطبيقات التجارية، وبخاصة في الصناعة الفضائية الجوية.

٣٥ - وتسعى جمهورية إيران الإسلامية أيضا إلى اقتناء ألياف كربونية ذات مواصفات تقنية أدنى. ففي الحالات الوارد بيانها في المرفق الثالث، تشمل هذه الألياف نَسَّالات الألياف الكربونية والأقمشة والألياف الكربونية المقوّاة بالراتنجات (الألياف المقوّاة تمهيديا). وتشمل الاستخدامات النهائية المعلنة تقوية وإصلاح المنشآت الخرسانية، وتصنيع أرياش العنفات الريحية، وتطبيقات السيارات، ولأغراض كابلات نقل التيار الكهربائي. واستخدام الألياف الكربونية لتقوية المنشآت الخرسانية خيار باهظ التكلفة. والألياف الزجاجية أقل تكلفة وأكثر استخداماً.

الألومنيوم

٣٦ - من الثابت أن لجمهورية إيران الإسلامية طلبا على المواد الخام وشبه المصنعة لاستخدامها في أنشطتها الصناعية المخطورة والمشروعة على حد سواء. وقد أجرى الفريق خلال العام الماضي تحقيقات في ثلاث شحنات من الألومنيوم سلسلة ٧ ٠٠٠ ذي التصنيف العالي الدرجة وهي مادة تفتقر جمهورية إيران الإسلامية، في تقدير بعض الخبراء، إلى القدرات اللازمة لتصنيعها محليا بجودة كافية. غير أن التقديرات تشير إلى أن البلد يمتلك قدرات على تصنيع سبائك الألومنيوم سلسلة ٦ ٠٠٠، وهو معدن إنتاجه شائع بحيث يُستخدم في تطبيقات تجارية واسعة النطاق. وتشمل التطبيقات المخطورة الأغلفة الخارجية لأجهزة الطرد المركزي. وقد أعرب عدد من الدول للفريق عن شواغله إزاء دور شركة جمهورية إيران الإسلامية للألومنيوم المملوكة للدولة في دعم أنشطة البلد النووية المخطورة، ولا سيما عن طريق توريد الألومنيوم لشركة إيران لتكنولوجيا الطرد المركزي، المعروفة بمختصر "TESA". وفي الفقرتين ٧٦ و ٧٧، يستكشف الفريق استخدام جمهورية إيران الإسلامية لأسلوب المقايضة للحصول على الألومنيوم دون شرائه في الأسواق المفتوحة.

أصناف أخرى حيوية

- ٣٧ - يلاحظ الفريق استمرار الشك الذي يساور العديد من الدول فيما يتعلق بالأصناف الأساسية لأجهزة الطرد المركزي لدى جمهورية إيران الإسلامية وأبعادها التقريبية وبما إذا كان البلد يمتلك، حسب التقديرات، القدرة على إنتاج تلك الأصناف محلياً أو أنه يضطر إلى استيرادها. ويبين الشكل الثالث جميعاً لثلاثة أنواع مختلفة من أجهزة الطرد المركزي عرضتها جمهورية إيران الإسلامية في الآونة الأخيرة. والغرض من الشروح هو تحديد عدد من المكونات الأساسية وأبعادها التقريبية، والتوافق في الآراء بين الخبراء بشأن ما إذا كانت تلك الأصناف قد أُنتجت محلياً أو استُوردت، أو ما إذا كان هذا الأمر مجهولاً.
- ٣٨ - وبالإضافة إلى الأصناف المبينة أعلاه، ورد ما يفيد بأن جمهورية إيران الإسلامية تسعى، في جملة أمور، إلى اقتناء معدات التفريغ والفولاذ المصلّد والزيوت المتخصصة (من قبيل زيت فومبلين "Fomblin") والأشرطة المغناطيسية.

الشكل الثالث
شرح لأجهزة الطرد المركزي الإيرانية



ملاحظة: يحدد هذا الشكل مكونات أجهزة الطرد المركزي وأبعادها التقريبية وموادها المحتملة. وهي أجهزة طرد مركزي عرضتها هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في طهران في شباط/فبراير ٢٠١٤.

الصورة: سياماك إبراهيمي، نشرتها وكالة تسنيم للأنباء.

ألف: غلاف خارجي من طراز IR-1: يُقدّر أنه صُنِعَ محلياً من الألمنيوم سلسلة ٦٠٠٠؛ ويتراوح قطره بين ١٦٠ و ١٨٠ ملم تقريباً؛ وسمك جداره ٢٠ ملم تقريباً

باء: الغلاف الخارجي لدوّار جهاز الطرد المركزي من طراز IR-1: يُقدّر أنه مكوّن من الألمنيوم سلسلة ٧٠٠٠؛ ويبلغ قطره ١٠٠ ملم تقريباً؛ وسمك جداره ١ ملم؛ ويبلغ ٤٠ سنتيمتراً طولاً؛ وبه السبيكة من طراز سلسلة ٧٠٠٠ مستوردة؛ ومصنّع محلياً

جيم: دوّار من طراز IR-2 مقاسه ٢ ملم: ليف كربوني؛ يتراوح قطره ما بين ١٤٠ و ١٥٠ ملم تقريباً؛ ومواده مستوردة؛ وتم تصنيع الدوار محلياً

دال: منفاخ من طراز IR-1: مصنوع من الفولاذ المصلّد؛ سمك جداره هو تقريبا نفس سمك جدار دوائر جهاز الطرد المركزي؛ ويحتوي على لفّة أحادية؛ ومصنوع من فولاذ مصلّد مستورد؛ وقد صنع المنفاخ محليا

هاء: غلاف خارجي مقاسه ٢ ملم من طراز IR-1: يُقدّر أنه مصنوع من الألومنيوم سلسلة ٦٠٠٠

واو: لفائف ألومنيوم خاصة بماء التبريد

زاي: منفاخ من طراز IR-2

جيم - موجز عمليات التفتيش والتحقيق المتعلقة بالأسلحة التقليدية والأعتدة ذات الصلة

٣٩ - خلال الفترة الحالية، أُبلغ رسميا عن حالة واحدة فقط من حالات نقل جمهورية إيران الإسلامية لأسلحة تقليدية وأعتدة ذات صلة، وحالة واحدة أُطلع الفريق عليها، ولكن لم تُبلغ اللجنة بها رسميا.

الحالة ١: ضبط أسلحة على متن السفينة Klos C

٤٠ - في ٥ آذار/مارس، اعترضت السلطات البحرية الإسرائيلية في عرض البحر الأحمر سفينة الشحن Klos C التي كانت ترفع علم بنما. وشملت البضائع التي عُثر عليها على متن السفينة ٤٠ صاروخا من طراز M-302 و ١٨١ مدفع هاون من عيار ١٢٠ ملم و ٤٠٠٠ طلقة ذخيرة تقريبا. وكانت الشحنة مُخبّأة في حاويات شحن وسط أكياس إسمنت. وذكرت السلطات الإسرائيلية أن الحاويات البالغ عددها ١٠٠ حاوية، بما فيها تلك التي احتوت على الأسلحة المضبوطة، كانت قد حُمّلت على متن السفينة في ميناء بندر عباس الإيراني. وحُمّلت ٥٠ حاوية إضافية على متن السفينة في ميناء أم قصر العراقي. وقد أبلغ مسؤولون عراقيون الفريق بأن السفينة كانت فارغة عند وصولها إلى ميناء أم قصر. وأجرى الفريق تفتيشا للأصناف المحجوزة وحصل على وثائق من السلطات المعنية. وهو يواصل التحقيق في هذه المسألة، وسيقدم تقريره إلى اللجنة في أقرب موعد ممكن.

الحالة ٢: آخر ما استجد من معلومات عن ضبط مواد شديدة الانفجار أبلغت عنها كينيا

٤١ - أطلعت السلطات الكينية الفريق عن اكتشاف مخبأ متفجرات من طراز RDX في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كانت منقولة إلى كينيا، وقام الفريق بتحليل إجراءات المحكمة المتعلقة

بها، وتلقى معلومات عنها من دولة أخرى من الدول الأعضاء. وتتعلق تلك الحالة بمواطنين إيرانيين، ادعى أحدهما أنه يرتبط بفيلق الحرس الثوري الإسلامي، وشخص ثالث مقيم في جمهورية إيران الإسلامية يُدعى أنه مرتبط بفيلق الحرس الثوري الإسلامي وحُدِّد بأن دوره يتمثل في توفير الدعم للعملية^(٢٧). وفي أعقاب إلقاء القبض على المواطنين الإيرانيين، دلَّ أحدهما السلطات الكينية على مخبأ المتفجرات المؤلفة من ١٥ كيلوغراما من مادة RDX كانت مطمورة في أرض أحد مسالك رياضة الغولف في مومباسا^(٢٨). ووفقا لما ذكرته إحدى الدول، من المرجح أن تكون المتفجرات قد استُقدمت إلى البلد على متن سفينة تابعة لشركة جمهورية إيران الإسلامية للشحن البحري رست في مومباسا^(٢٩). ولم يتسنّ تقديم المزيد لإثبات صحة هذا الادعاء. وصدر في حق المواطنين الإيرانيين حكم بالسجن المؤبد في أيار/مايو ٢٠١٣ في كينيا لحيازتهما متفجرات. وليس من المتوقع تقديم مزيد من معلومات أو متابعة ذات صلة بهذه القضية.

دال - تحليل التطورات التي طرأت على عمليات نقل الأسلحة التقليدية

عمليات نقل الأسلحة الجارية

٤٢ - خلال الولاية الحالية، أُبلغ رسميا عن حادث واحد فقط من الحوادث المتعلقة بنقل أسلحة تقليدية. ولا يعكس هذا الأمر بالضرورة انخفاضا فعليا في كمية الأسلحة التي تقوم جمهورية إيران الإسلامية بنقلها، ولكن قد يكون نتيجة لعدد من العوامل، بما يشمل حاجة البلد إلى استخدام طرق الإمداد بطريقة تقل احتمالات أن تؤدي إلى عمليات اعتراض، أو تحسن أساليب الإخفاء، أو قلة اليقظة في دول أخرى. وتواصل الدول الأعضاء ووسائل الإعلام الإبلاغ عن عمليات نقل للأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية، إلى وجهات من بينها الجمهورية العربية السورية وغزة والسودان والبحرين^(٣٠).

(٢٧) أحمد أبو الفتحي محمد وسيد منصور موسوي. في محكمة رئيس القضاة بمحاكم ميليماني القانونية، القضية الجنائية رقم ٨٨١ لعام ٢٠١٢.

(٢٨) ذكر ضباط الشرطة الذين قدّموا شهادتهم في المحاكمة أن الكمية الإجمالية للمتفجرات التي نُقلت إلى البلد بلغت ١٠٠ كيلوغرام تقريبا.

(٢٩) حددت السلطات الكينية هوية سفينتين تابعتين لشركة جمهورية إيران الإسلامية للنقل البحري كانتا قد رستا في مومباسا في نفس الوقت هما: سفينة M/V Pardis (رقم تسجيلها لدى المنظمة البحرية الدولية هو ٩٢٨٤١٤٢) وسفينة M/V Salis (رقم تسجيلها لدى المنظمة البحرية الدولية هو ٩٢٨٣٠٢١).

(٣٠) قال المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية (أيار/مايو ٢٠١٣)، داود شهاب، إن "السلاح الموجود في غزة كله عبارة عن دعم إيراني سواء كان سلاحاً لحركة حماس أو لحركة جهاد"؛ مقتبس في مقالة أسماء الغول، "هل الجهاد الإسلامي منصة سلاح إيراني في غزة" صادرة في صحيفة Al Monitor،

٤٣ - وذكر العديد من الدول وبعض السلطات المحلية في العراق للفريق أن من الطرق المحتملة لإمدادات الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية إلى الجمهورية العربية السورية طريق يشمل استخدام الأراضي العراقية، عن طريق الجو أساساً ولكن عن طريق البر أيضاً. وما فتئ مسؤولو الحكومة العراقية ينكرون باستمرار هذه الادعاءات وقد أبلغوا الفريق بأنهم يُخضعون الرحلات الجوية بين جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية لعمليات تفتيش منتظمة. ووفقاً لما ذكره المسؤولون العراقيون، فقد أُجريت ٦٤ عملية تفتيش من هذا القبيل في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى الوقت الحاضر، ولم تسفر عن أي أدلة على وجود بضائع محظورة.

عمليات النقل المزعومة إلى البحرين

٤٤ - بالإضافة إلى الحالات المبينة أعلاه، يعلم الفريق بحوادث أخرى لعمليات نقل للأسلحة يُدعى أن جمهورية إيران الإسلامية قامت بها. ففي إحدى تلك الحوادث، اعترضت قوات خفر السواحل والشرطة في البحرين معاً سفينة في المياه الساحلية البحرينية، حيث ضبطت على متنها مواد متفجرة متنوعة، شملت قنابل وُصفت بأنها إيرانية الصنع^(٣١). ووصف مسؤول بحريني الحادث بأنه "محاولة لتفجير متفجرات وأسلحة نارية" إلى البحرين، ونسب مصدر هذه المحاولة إلى جمهورية إيران الإسلامية استناداً إلى أقوال المشتبه فيهم، والعلامات على بعض الأصناف المضبوطة.

٤٥ - وأدلى رئيس النيابة العامة في البحرين ببيان وصف فيه دور جمهورية إيران الإسلامية في الحادث. وذكر أن خمسة من المقبوض عليهم "اعترفوا أيضاً بأنهم سافروا إلى إيران وتلقوا تدريباً على أيدي عناصر إيرانية في معسكرات الحرس الثوري الإيراني في مواقع متفرقة في إيران. واعترفوا أيضاً بتلقيهم مبالغ مالية على إثر التدريب. واشتملت اعترافاتهم أيضاً على سرد مفصل لكيفية تسلمهم المتفجرات والأسلحة والذخائر والمعدات المضبوطة من مركب يقوده طاقم عراقي في عرض البحر، وقالوا إنهم وصلوا إلى ذلك المركب باستخدام إحداثيات أعطيت لهم، وذلك كله بناءً على تعليمات القيادي علي الموسوي وآخرين من مسؤولي

١٤ أيار/مايو ٢٠١٣؛ وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني التابعة لمجلس الشورى في البحرين، الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، إن "تصدير إيران لأسلحة الدمار والرعب إلى البحرين" إشارة على أن إيران "نية للمس بأمن واستقرار المنطقة من أجل النهوض بمصالحها الأمنية"؛ مقتبس في مقالة محمد الجيوسي، "Iran's weapons smuggling in Gulf region undermines stability", *Central Asia Online*, 23 January 2014.

(٣١) Habib Toumi, "Bahrain foils weapons smuggling attempt" *Gulf News*, 30 December 2013.

الجماعة في البحرين وخارجها. وتضمنت تلك التعليمات أيضاً العمل على إخفاء الأسلحة والمتفجرات والأدوات المهربة إلى حين ساعة الصفر لاستخدامها وقتئذٍ فيما خططوا له من استهداف منشآت حيوية وسيادية وأمنية والقيام بعمليات اغتيال بعض الشخصيات^(٣٢).

هاء - تحليل الأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية

٤٦ - لا يزال تحليل برنامج جمهورية إيران الإسلامية للقذائف التسيارية يشكل تحدياً. فباستثناء بضع عمليات إطلاق، والعروض الدورية للمعدات، والكشف مؤخراً عن مرفق جديد لإطلاق القذائف التسيارية، يظل البرنامج غامضاً ولا يخضع لنفس مستوى الشفافية الذي تخضع له أنشطة البلد النووية بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يلي تقييم الفريق لتطورات الأنشطة الإيرانية في مجالي القذائف التسيارية والإطلاق الفضائي على مدار العام الماضي.

وضع القذيفة سجيل (عاشوراء)

٤٧ - سجيل (عاشوراء) هي الأبعد مدى بين القذائف التسيارية الإيرانية التي تعمل بنظام الدفع بالوقود الصلب. وقد أجري أحدث اختبار تم الإبلاغ عنه على تلك القذيفة في عام ٢٠١١؛ وطرح الخبراء عدداً من التفسيرات المحتملة لعدم إجراء اختبارات لاحقة عليها. وقد يكون من بين تلك التفسيرات صعوبة الحصول على مكونات تلك القذيفة أو توفير إمدادات كافية من العناصر اللازمة للوقود الصلب، لذا تم اتخاذ قرار بعدم استنفاد المخزون المحدود من القذائف في الاختبارات. والاحتمال الآخر هو أن تكون جمهورية إيران الإسلامية قررت منح الأولوية في الموارد للقذائف الأكثر رسوخاً مثل مجموعة قذائف شهاب. ومن غير المستبعد أن تكون جمهورية إيران الإسلامية راضية عن أداء قذيفة سجيل، ولا تشعر بالحاجة إلى إجراء اختبارات أخرى. وربما تكون قد قررت تعليق إجراء المزيد من الاختبارات، الأمر الذي يمكن تفسيره على أنه لا يتسق مع روح مفاوضات بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣. ولا تتوفر للفريق أية معلومات عن عدد قذائف سجيل الصالحة للإطلاق في ترسانة جمهورية إيران الإسلامية؛ ويرى الخبراء أن القذيفة لا تزال تحتاج إلى إجراء المزيد من الاختبارات عليها.

(٣٢) "Public Prosecution issues statement on recently foiled terror arrests" Bahrain News Agency, 23 January 2014.

المركبات التي تستخدم كناقلات - ناصبات - قاذفات لقذائف سجيل
 ٤٨ - ثمة مؤشر على أن تطوير سجيل لا يزال مستمرا وهو عرض ٢٠ مركبة تستخدم
 كناقلات - ناصبات - قاذفات لقذائف سجيل في العرض العسكري لعام ٢٠١٣ وذلك
 للمرة الأولى (الشكلان الرابع والخامس). ومن شأن هذه المركبات تعزيز قابلية القذائف
 الإيرانية للنقل مع الحد من قابليتها للضرر. وأشار أحد الخبراء إلى أن "عدد المركبات التي
 تستخدم كناقلات - ناصبات - قاذفات للقذائف الموجود بحوزة إيران شديد الأهمية من
 الناحية الاستراتيجية فكلما كان عدد القذائف التسيارية التي يمكن لإيران إطلاقها في وابل
 واحد كبيرا، كلما كانت فرصتها أكبر في اكتساح المنظومات الدفاعية"^(٣٣).

الشكلان الرابع والخامس

المركبات التي تستخدم كناقلات - ناصبات - قاذفات لقذائف سجيل في العرض العسكري الذي أقيم في أيار/
 مايو ٢٠١٣. مصدر الصورة: وزارة الدفاع الإيرانية، كما نشرت في مجلة Jane's Defence Weekly IHS



قذائف شهاب

٤٩ - في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أطلقت جمهورية إيران الإسلامية القذيفة "براني" على
 سبيل الاختبار، وهي القذيفة التي وصفها وزارة الدفاع الإيرانية بأنها "جيل جديد من
 القذائف التسيارية البعيدة المدى التي تطلق عدة رؤوس حربية على هدف واحد"^(٣٤). وقد

(٣٣) Jeremy Binnie, "Iran Displays numerous ballistic missile launchers", *Jane's Defence Weekly*, 29 May 2013

(٣٤) Jeremy Binnie, "Iran announces new missile tests", *Jane's Defence Weekly*, 13 February 2014

وصفها الخبراء بأنها نسخة مغايرة من القذيفة شهاب (قدر-١) وشككوا في قدرتها المزعومة على حمل رؤوس متعددة تطلق على هدف واحد، وبدلاً من ذلك افترضوا أنها تحمل ذخائر ثانوية. وكانت جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت للمرة الأولى عن هذه القدرة في عام ٢٠٠٦^(٣٥). وبخلاف القذيفة براني، لم تعلن جمهورية إيران الإسلامية عن اختبارات على قذائف تسيارية جديدة.

٥٠ - وأبلغت إحدى الدول الفريق في الآونة الأخيرة بأن جمهورية إيران الإسلامية أجرت اختبارات على قذائف "قدر ١" مرتين أخريين خلال العام الماضي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ولم تتوفر للفريق معلومات إضافية في هذا الصدد.

المرافق الجديدة لإطلاق القذائف

٥١ - وفقاً للتقارير المنشورة والخبراء الذين تشاور معهم الفريق، استمرت جمهورية إيران الإسلامية في تعزيز قدرتها على إطلاق الصواريخ في مركز الفضاء في سمنان من أجل استيعاب قذائف ومركبات إطلاق فضائية أكبر حجماً، تشمل على الأرجح مركبة الإطلاق الفضائية "سيمورغ - ٣"^(٣٦). ورأى بعض الخبراء أنه نظراً لانتهاج أعمال التشييد في موقع الإطلاق، سيكثف العمل في مشروع سيمورغ.

٥٢ - وقد تم التوصل في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى موقع جديد لإطلاق القذائف يبعد ٤٠ كيلومتراً عن مدينة شهروود (الشكل السادس). ونشرت مجلة IHS Jane تحليلًا لصور ملتقطة بالسواتل لذلك الموقع، تشير إلى أن المرفق الجديد للإطلاق قادر على اختبار قذائف تسيارية بعيدة المدى. وقال المحللون إن هذا الموقع يمكن أن يكون "مرفقاً لإطلاق السواتل إلى مدار فضائي. بيد أن إيران تقوم بالفعل بتشيد موقع آخر على الأقل لهذا الغرض، وبالنظر إلى الصور الأخرى الملتقطة بالسواتل التي حصلنا عليها، نعتقد أن هذا المرفق يستخدم على الأرجح لاختبار القذائف التسيارية"^(٣٧). ويستند هذا التقييم إلى عدد من

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) Charles Vick, "Iranian Expanded First and Building Second Space Launch Centre", *globalsecurity.org*, 26 November 2013.

(٣٧) Ben Farmer, "Iran launch site 'likely for testing ballistic missiles', analysts say," *The Telegraph Online*, 7 August 2013.

العوامل، من بينها افتقار الموقع حاليا إلى مرفق لتخزين الوقود السائل، واتجاه منصة الإطلاق (١٥٠- درجة شمالا)، وموقع وترتيب المباني^(٣٨).

الشكل السادس

منصة الإطلاق في مرفق شهرود (مصدر الصورة: DigitalGlobe حسبما نشرتها مجلة (IHS Janes



أنشطة الإطلاق الفضائية

٥٣ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، عرضت جمهورية إيران الإسلامية ساتلين طورتهما جامعة "مالك أشر". وهما نسختان معدلتان من الساتل "نافيد"، وقيل إن الساتلين "تدبير" و "خليج فارس" يهدفان إلى تعزيز الاتصالات اللاسلكية الآمنة^(٣٩). وقد أبلغت إحدى الدول الفريق مؤخرا بأن مركبة إطلاق السواتل "سفير" قد أطلقت في آذار/مارس ٢٠١٤. وهو أمر لم يتم الإبلاغ عنه من مصادر مفتوحة، ولم تتوفر للفريق أي معلومات إضافية بشأن عملية الإطلاق في حينه.

(٣٨) يسمح موقع الإطلاق، وزاوية منصة الإطلاق بإطلاق القذائف في مسار يجعل المراحل المنفردة للصواريخ تسقط داخل الأراضي الإيرانية والمركبة العائدة تسقط في المحيط الهندي. ومن ثم، يكون بإمكان جمهورية إيران الإسلامية جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن بعد. انظر "Second Iranian space-launch centre revealed," Joseph S Bermudez Jr, *IHS Jane's Defence Weekly*, 6 August 2013.

(٣٩) "Iran unveils new home-built satellites," *Iranian Students' News Agency*, 3 February 2014.

أولويات الشراء

٥٤ - ما زال الفريق لا يحصل إلا على القليل من المعلومات عن عمليات الشراء التي تقوم بها جمهورية إيران الإسلامية في إطار أنشطتها المتصلة بالقذائف التسيارية. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول، لم يحدث أي تغيير في أنماط الشراء للقذائف. وتفيد التقارير بأن أهم الأصناف التي تسعى إيران إلى الحصول عليها هي المعادن، فضلا عن مكونات أجهزة التوجيه والوقود. وبسبب أوجه التشابه بين القذائف التسيارية والبرامج الفضائية الإيرانية، يتعذر على الدول التمييز بين الاستخدامات النهائية للأصناف المشتراة.

ثانيا - طرق الشراء والتمويل

ألف - طرق الشراء والتحديات

٥٥ - تؤكد الحالات التي تم إبلاغ اللجنة بها خلال هذه الولاية على التحديات التي تواجه الدول في التمييز بين عمليات الشراء المشروعة التي تقوم بها جمهورية إيران الإسلامية لأغراض تجارية، والأنشطة المحظورة. وتبين ثلاثة اتجاهات مدى تعقيد هذه المسألة. فقد أبدت جمهورية إيران الإسلامية طلبا مستمرا على السلع العالية الجودة ذات الاستخدام المزدوج، سواء كان ذلك بما يرقى إلى مستوى المراقبة أم لا. ولا يزال شراء الأصناف غير المدرجة في القائمة وذات الاستخدام المزدوج، كبدايل للأصناف الخاضعة للمراقبة، مستمرا. وأظهرت جمهورية إيران الإسلامية أيضا قدرة متنامية على إنتاج أصناف رئيسية محليا. ويعمل الفريق على استكشاف الطرق المختلفة للشراء، بما في ذلك إحدى الحالات التي استخدم فيها قطاع البتروكيماويات في البلد كغطاء لمشتريات تتعلق بنشاط نووي. وأخيرا، يلقي الفريق الضوء على الإبلاغ عن تباطؤ في المشتريات الإيرانية وعلى الأثر المحتمل لخطة العمل المشتركة على المشتريات الإيرانية.

الأصناف العالية الجودة الخاضعة للمراقبة

٥٦ - تشمل الأصناف التي تقصى عنها الفريق مؤخرا صمامات التحكم والألياف الكربونية وسبائك الألومنيوم. الأمر الذي يشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل السعي للحصول على أصناف رئيسية من الخارج، ويفضل أن تكون هذه الأصناف من موردين معروفين على مستوى عال من الجودة. وتجسد قضية ألياف الكربون التي حقق فيها الفريق، وورد وصفها في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ أعلاه، هذه النقطة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك محاولات جمهورية

إيران الإسلامية شراء سبائك ألومنيوم ٧٠٧٥ و ٢٠٢٤، وهي من الأصناف الخاضعة للمراقبة لما لها من استخدامات في أجهزة الطرد المركزي والقذائف التسيارية.

المشتريات التي تدخل في نطاق المراقبة

٥٧ - ما زالت جمهورية إيران الإسلامية تستهدف شراء الأصناف ذات الاستخدام المزدوج التي تدخل في نطاق المراقبة، فالعديد منها له عدة تطبيقات صناعية متعددة. وبعض هذه الأصناف يمكن تطويره أو استخدامه كمكونات في أصناف منتجة محليا. ويمكن أن تندرج حالتان قيد التحقيق حاليا من قبل الفريق ضمن هذه الفئة. وتشمل هذه الفئة العواكس وآلات التصنيع، المذكورة في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ أعلاه. ورغم أن الفريق لم ينته بعد من التحقيق الذي يجريه، يشير التحليل التقني الأولي الذي أجراه الخبراء إلى إمكانية حدوث ذلك. وبالنسبة لآلات التصنيع، قامت إحدى الشركات بشحن آلة تصنيع بالشحنات الكهربائية إلى جمهورية إيران الإسلامية، وهي آلة يمكن أن يكون لها استخدامات في الأنشطة النووية المحظورة. وهذا النوع من الآلات الذي يضم محورين أو أكثر من المحاور الكنتورية الدوارة القابلة للتنسيق المتزامن لأغراض "التحكم الكنتوري" محظور بموجب المنشور INFCIRC/254/Rev.8/Part 2a. أما الآلة المصدرة إلى جمهورية إيران الإسلامية فلم يكن بها سوى محور واحد دوار للتحكم، لكن وفقا للشركة، يمكن استخدام براميجات لتطوير الآلة بما يسمح بتركيب ثلاثة محاور دوارة للتحكم.

الشكل السابع

مجسم لمجمعات وقود المفاعلات من الطراز IR-40. مصدر الصورة: سيامك إبراهيمي،

Tasnim News



التوطين

٥٨ - تقوم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية بانتظام بعرض الأصناف المصنعة محليا في إطار برنامج إيران النووي، بما في ذلك الصمامات، والمنافخ، وغيرها من مكونات أجهزة الطرد المركزي. بيد أن مدى جودة هذه النوعية من المعدات غير معروف. ووفقا لما ذكره كل من الدول الأعضاء والخبراء، تسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى استخدام الهندسة العكسية لتصنيع المكونات الرئيسية التي كان يتم شراؤها من الخارج، بما في ذلك على سبيل المثال، العواكس. ويلاحظ الفريق أنه قام بالتفتيش على كمية أكبر من شحنات المواد الخام عن تلك التي فُحصت في الولايات السابقة. وتفيد التقارير بأن الصورة الواردة آنفا (الشكل السابع)، التي التقطت خلال عرض أجرته هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، هي لمجمعات وقود خاصة بمفاعل آراك IR-40 الذي يستخدم فيه الماء الثقيل.

الشركات الصورية

٥٩ - ما زالت جمهورية إيران الإسلامية تستخدم الشركات الصورية على نطاق واسع من أجل شراء الأصناف المطلوبة للأنشطة المحظورة. وربما تكون بعض الشركات قد أنشئت بهدف واحد وهو شراء المواد المحظورة؛ وربما تكون لشركات أخرى أنشطة مشروعة أيضا.

وربما يصعب على بعض الدول، لا سيما تلك التي تسعى إلى تشجيع تيسير إنشاء الشركات الجديدة، تحديد الشركات الضالعة في عمليات الشراء من أجل القيام بأنشطة محظورة في جمهورية إيران الإسلامية، نظرا لأن هذه الكيانات تشكل جزءا ضئيلا من الكيانات التي تضطلع بأنشطة تجارية.

٦٠ - والحصول على معلومات مفيدة ودقيقة عن الملكية القانونية وملكية الانتفاع للشركات أمر شديد الأهمية للتنفيذ الفعال للجزاءات المالية على جمهورية إيران الإسلامية. وقد سلطت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الضوء أيضا على الحاجة إلى هذه المعلومات باعتبارها أمرا حيويا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأشارت الفرقة إلى أنه "يتعين على الدول الأعضاء التأكد من إمكانية الوصول إلى سجلات الشركات، وتحديثها واشتمالها بقدر الإمكان على معلومات عن الملاك القانونيين، وحملة الأسهم، والملاك المستفيدين"^(٤٠).

استخدام الصناعات الأخرى للتستر على المشتريات

٦١ - سمح التحقيق الذي أجراه الفريق بشأن حالة تم الإبلاغ عنها خلال فترة الولاية السابقة للفريق بالحصول في الآونة الأخيرة على أدلة وثائقية بأن إيران تستخدم قطاعها البتروكيميائي كوسيلة لحجب الاستخدام النهائي والمستخدم النهائي لمواد اشتريتها من أجل مفاعل آراك^(٤١). وتلك الوثيقة جزء من إجراءات قانونية جارية في الدولة التي قدّمت البلاغ. وتتضمن الوثيقة مواصفات تقنية مفصلة لتصميم وشراء وإقامة النظم التي يشملها مجمع مفاعل آراك. وفي جزء بشأن المشتريات، ورد في الوثيقة أنه "يجب تعريف صاحب المشروع على أنه شركة كيميائية وبتروكيميائية" وتعريف المشتري على أنه "شركة كيميائية وبتروكيميائية أو ممثلها المعين" (المرفق الرابع). وقد عُثر على هذه الوثيقة من بين أغراض أعضاء في شبكة شراء أنشئت لتوفير المواد اللازمة للمفاعل.

(٤٠) تطالب التوصية رقم ٢٤ الصادرة عن فرقة العمل البلدان بالتأكد من توفر أحدث المعلومات الأساسية السليمة عن الملكية القانونية للشركات في سجل الشركات ولدى الشركات. وينبغي أن يتضمن ذلك اسم الشركة، ووثيقة تسجيل الشركة، والشكل والمركز القانونيين، وعنوان المكتب المسجل، وأدوات التفويض الأساسية المنظمة للشركة (على سبيل المثال عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي)، وقائمة بأسماء المديرين. ويجب أن تكون المعلومات الموجودة في السجل متاحة للجمهور عامة. انظر *FATF Draft Guidance on Transparency and Beneficial Ownership*, FATF/PDG (2014).

(٤١) انظر التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٣ (S/2013/331)، الفقرات من ١٨ إلى ٢٢).

شحنة مخبأة

٦٢ - أثناء عملية التفتيش التي أجراها الفريق على شحنة أنابيب من الفولاذ المقاوم للصدأ (المرفق الثاني، الجدول ٢، الرقم ٢٦)، تم العثور على مجموعة تضم ١٠ أنابيب من التيتانيوم داخل ١٠ من هذه الأنابيب (الشكل الثامن). ولا يزال تحقيق الفريق في هذه الحادثة المبلّغ عنها جارياً.

الشكل الثامن

أنابيب من التيتانيوم مخبأة داخل أنابيب من الفولاذ المقاوم للصدأ



مصدر الصورة: فريق الخبراء.

وكلاء الشحن

٦٣ - أشار الفريق في وقت سابق إلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به وكلاء الشحن لمنع وقوع عمليات الشراء غير المشروعة^(٤٢). وفي ثلاث حالات شحنات وقع تفتيشها في إطار الولاية الحالية، سُجِّلت أسماء وكلاء الشحن على وثائق الشحن في مكان المرسل أو المرسل إليه. وليست هذه الممارسات بالضرورة غير قانونية أو غير معتمدة في التجارة المشروعة، ولكن يمكن أن تستغلها جمهورية إيران الإسلامية للتستر على مصدر الشحنات ووجهتها.

(٤٢) انظر S/2013/331، الفقرة ١١٦.

ويشير الفريق إلى أن رابطة الاتحاد الدولي لوكلاء الشحن كانت قد وجهت إشعاراً إلى أعضائها تحذّره في من تزايد استخدام سندات شحن مزيفة فيما يتصل بالشحنات المتجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية والقادمة منها^(٤٣).

دور شركات النقل

٦٤ - كشفت الوثائق التي اطلع عليها الفريق أن شركات النقل وافقت، في ما لا يقل عن خمس حالات، على نقل حاويات يملكها الشاحن ومختومة بخاتمه إلى جمهورية إيران الإسلامية. ومع أن هذه الممارسات شائعة في إطار التجارة المشروعة، فإن بعض شركات النقل أصبحت أكثر يقظة ولن توافق على نقل حاويات يملكها الشاحن ومختومة بخاتمه منشأها جمهورية إيران الإسلامية أو متجهة إلى ذلك البلد^(٤٤).

احتمال تباطؤ المشتريات

٦٥ - لاحظت عدة دول أن المشتريات المرتبطة بأنشطة إيران المحظورة قد تباطأت، على ما يبدو، خلال الستة إلى التسعة أشهر الأخيرة. وأشارت دولة اعترضت في السابق العديد من الشحنات المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية إلى القيام بعملية ضبط اثنتين فقط لشحنات من هذا القبيل في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. كما أبلغت دولة ثانية تتابع هذه المسائل عن كذب أيضاً بأنه، باستثناء حالات قليلة جداً، يبدو أن نشاط عمليات الشراء غير المشروعة قد تراجع.

٦٦ - ويمكن أن يُعزى هذا التباطؤ إلى استخدام إيران أساليب شراء أكثر ضبابية أو إلى تدني مستوى إبلاغ الدول عن هذه الأنشطة. ويمكن كذلك أن تكون إيران قد تعمّدت إبطاء وتيرة مشترياتها، وقد يكون ذلك نتيجة للتغيير في المناخ السياسي تحت إشراف الرئيس روحاني وإطلاق خطة العمل المشتركة. وعموماً توجد فترة زمنية تسبق إبلاغ الفريق عن عمليات الاعتراض تتراوح بين بضعة أشهر وعدة سنوات. وبسبب هذا التأخر في الإبلاغ، يجد الفريق صعوبة في إجراء تقييمه الخاص لأثر خطة العمل المشتركة على اتجاهات المشتريات في الآونة الأخيرة.

(٤٣) انظر

FIATA, E-Flash newsletter No. 57 (5 July 2013), para. 8, "Increased use of counterfeit billsto and from Iran"

(٤٤) انظر "General rules for cargo acceptance from Iran", Maersk Line, available at <http://my.maerskline.com>;

"Rules for goods to and from Iran," Safmarine, available at <http://mysaf2.safmarine.com>.

المشتريات وخطّة العمل المشتركة

٦٧ - أعربت بعض الدول عن شكوكها بشأن مدى تنفيذ جزاءات مجلس الأمن في سياق خطّة العمل المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات المتصلة بالأنشطة النووية المحظورة حالياً. وقد تزداد الشكوك المحيطة بهذه المشتريات في حالة التوصل إلى اتفاق شامل قد تحتفظ إيران في إطاره ببعض الأنشطة النووية، بينما تواصل جزاءات مجلس الأمن حظر توريد المواد التي قد تُستخدم لأغراض الانتشار النووي^(٤٥). ويتابع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص أيضاً عن كُثب التطورات المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية، وهم يتطلّعون إلى استئناف المبادلات التجارية بشكل عادي مع هذا البلد. وقد شرع العديد منهم في إقامة علاقات تجارية مجدداً مع جمهورية إيران الإسلامية وأعربوا عن تفاؤلهم بأن خطّة العمل المشتركة ستزِيل بسرعة الحواجز التي تعوق التجارة الموسّعة.

باء - تمويل المشتريات

٦٨ - تواجه جمهورية إيران الإسلامية صعوبات كبيرة في الوصول إلى النظام المالي الدولي نتيجة للتأثير الكاسح للجزاءات الأحادية الطرف. ولهذا السبب فهي تستخدم مجموعة متنوعة من القنوات لتمويل مشترياتها بما في ذلك أساليب التمويل المصرفية وغير المصرفية. ولا يزال التمييز بين المعاملات المالية المتصلة بالتجارة المشروعة والمشتريات المستخدمة للأنشطة المحظورة يمثّل تحدياً بالنسبة للدول. وليس لدى الفريق أي معلومات تؤكد أن أيّاً من هذه القنوات تُستخدم تحديداً لتمويل الأنشطة المحظورة ولكن يمكن استخدامها لهذا الغرض.

٦٩ - وعند تنفيذ الشروط اللازمة لكفالة التحلي باليقظة أثناء القيام بمعاملات تجارية مع كيانات إيرانية، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الآليات التي يمكن استخدامها للقيام بالصفقات المالية المبيّنة أدناه وفي المرفق الخامس.

(٤٥) يرى أحد أعضاء الفريق أن الدول الملزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تواجه تحدياً إضافياً يكمن في الحفاظ مجموعة الدول الأوروبية الثلاث + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية على الشفافية والمساءلة خلال فترة المفاوضات للتوصل إلى حل شامل.

١ - استخدام القنوات المصرفية لتمويل المشتريات

المعاملات التي تتم عن طريق المؤسسات الموجودة في الدول المجاورة

٧٠ - لا يزال الفريق يحصل على معلومات من الدول والمؤسسات المالية مفادها أن الشركات الإيرانية يمكن أن تنشط من خلال شركات تجارية أو شركات وهمية توجد مقراتها في الدول المجاورة^(٤٦). وحسب الأنظمة المحلية، تتضمن تلك الشركات الوهمية مزيجا من المساهمين الإيرانيين (المقيمين خارج جمهورية إيران الإسلامية) والمساهمين المحليين، أو تقتصر على مساهمين محليين يتصرفون بالنيابة عن الأطراف الإيرانية (نظرا إلى أن وجود مساهمين إيرانيين قد يؤدي إلى تعزيز تدابير اليقظة الواجبة التي تمارسها المصارف). وتقوم هذه الشركات الوهمية بفتح حسابات في مصرف دولي في الدولة المجاورة المعنية. ويبدل المصرف تدابير العناية الواجبة (حيث يطلب المصرف مثلا تفاصيل عن المساهمين، ووثائق تأسيس الشركة، ومصادر الأموال)، ولكن الشركات الوهمية لا تكشف عن هدفها الحقيقي. وقد تكون الشركات التجارية تعاملت على مدى سنوات عديدة عن طريق حسابات مصرفية ثابتة وليس لديها أي سجل عن الصلات مع جمهورية إيران الإسلامية.

٧١ - وحسب أحد السيناريوهات التي عُرضت على الفريق، يمكن أن تقدم الشركات التجارية والشركات الوهمية طلبيات سلع من الولايات المتحدة أو أوروبا، بالنيابة عن الشركات الإيرانية، ولكن الطلبيات لا تتضمن أي إشارة إلى جمهورية إيران الإسلامية. وللدفع مقابل الطلبيات، تقوم الشركات الإيرانية بتحويل المبالغ إلى فرع مصرف إيراني في إحدى الدول المجاورة. ثم يتم تحويل المبالغ المالية من ذلك الفرع إلى حساب باسم الشركة التجارية أو الشركة الوهمية في أحد فروع مصرف دولي في الدولة المعنية، ولكن بطريقة تحجب الدور الذي اضطلع به المصرف الإيراني. كما يمكن أن يتم التحويل نقداً أو عن طريق حساب الشركة التجارية أو الشركة الوهمية مع مصرف محلي وسيط وليس إيراني. وهكذا لا يكون للمصرف الدولي أي معلومات تدل على أن للمعاملات أي صلات إيرانية. وبعد ذلك يمكن للشركة التجارية أو الشركة الوهمية أن تأمر بالدفع للحساب المصرفي للشركات الموجودة في الولايات المتحدة أو في أوروبا التي تورّد البضاعة.

(٤٦) يُستخدم مصطلح "الشركات التجارية" هنا بمعنى مؤسسة أعمال قائمة تشتري وتبيع أنواعا مختلفة من المنتجات من وإلى مؤسسات تجارية موجودة في الخارج. وليس هذا النوع من الشركات مستعملا نهائيا. ويُستخدم مصطلح "الشركات الوهمية" هنا بمعنى كيان قد يكون موجودا فقط على الورق وأنشئ خصيصا لتمكّن كيانات إيرانية من القيام بعمليات شراء بينما يحجب في الوقت نفسه مشاركتها.

الدور المحتمل للمصارف الإيرانية الصغيرة

٧٢ - تم استبعاد معظم المؤسسات المالية الإيرانية الضخمة وتلك التي تملكها الدولة من النظام المالي الدولي نتيجة للجزاءات الأحادية الطرف. وقد سلّطت عدة دول ومؤسسات مالية وكيانات تجارية الضوء على الدور الذي اضطلعت به المصارف الصغيرة في تمويل المعاملات المشروعة. ومعروف أن بعض هذه المصارف اضطلعت بدور اتصال نشيط لإنشاء مشاريع تجارية جديدة في الخارج. وأبلغ كيان تجاري بأنه تلقى مبالغ مالية مقابل بضائع بيعت إلى شركات توجد في جمهورية إيران الإسلامية عن طريق خطابات اعتماد صادرة عن أحد هذه المصارف الإيرانية. وقد أشارت دول إلى إمكانية القيام بأنشطة تجارية غير مشروعة بواسطة معاملات قانونية.

الحسابات التي يحتفظ بها المصرف المركزي في الخارج

٧٣ - لا يندرج المصرف المركزي لجمهورية إيران الإسلامية ضمن الكيانات الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن، ولكن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يشير إلى ضرورة ممارسة اليقظة بشأن المعاملات المالية التي يكون لها علاقة بهذا المصرف. ويحتفظ المصرف المركزي بحسابات بالعملة المحلية في بعض الدول بهدف تلقي مدفوعات مقابل مبيعات النفط أو غيره من منتجات الطاقة وإجراء المعاملات بالعملة المحلية اللازمة للتجارة المشروعة. وقد تكون المبالغ الموجودة في تلك الحسابات في عداد البلايين من دولارات الولايات المتحدة. وذكرت إحدى الدول أن أحد رجال الأعمال المحليين قام، في عام ٢٠١١، باستخدام وثائق مزورة، بتحويل مبالغ تعادل بليون دولار بأساليب متحيلة من حساب المصرف المركزي إلى عدة دول أجنبية. ولا يعرف الفريق الاستخدام النهائي لهذه المبالغ. ويبرهن هذا المثال على ضرورة التحلي بقدر كافٍ من اليقظة لتفادي احتمال إساءة استخدام هذا الأسلوب من أساليب تمويل التجارة المشروعة.

٢ - استخدام القنوات غير المصرفية لتمويل المشتريات

الحوالة/مكاتب الصرافة

٧٤ - في الماضي، أشارت شركات خاصة ودول أعضاء إلى دور "الحوالة" في المعاملات الصغيرة. وأبلغ خبير قانوني، كان قد اختبر حالات متصلة بمعاملات بالحوالات، الفريق بأن الشركات الكبيرة قد تستعين بوسطاء الحوالة/مكاتب الصرافة لتسديد مدفوعات تبلغ قيمتها ملايين الدولارات من كيانات موجودة في جمهورية إيران الإسلامية. ومع أن هذه الممارسة ليست مخالفة للقانون داخل الدولة المعنية فهي مكلفة ومحفوفة بالمخاطر.

٧٥ - وأشار أحد الأمثلة التي ذكرها الخبير إلى صفقة بين شركة إيرانية وشركة أجنبية لشراء بضائع تبلغ قيمتها عدة ملايين يورو. وفي ذلك المثال، تلقت الشركة الأجنبية دفعة أولية قدرها ٣٠ في المائة من قيمة الصفقة عبر القنوات المصرفية المعتادة. وأشار إلى أن القنوات المستخدمة لتحويل الأموال إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية محدودة وغير متاحة في كثير من الأحيان، ولهذا يتعين على الزبون الإيراني دفع المبلغ المتبقي من ثمن البضائع عن طريق مكتب صرافة في طهران. وقد أعد مكتب الصرافة ترتيبات لتسليم المبلغ المتبقي على شكل سلسلة من الدفعات باستخدام شريك في الدولة المعنية، عن طريق مبالغ نقدية تُسلم باليد أو عبر ودائع تضعها أطراف ثالثة مباشرة في الحساب المصرفي للشركة. أما أساليب حساب ميزان المدفوعات فهي غير معروفة.

المقايضة

٧٦ - يمكن للمبادلات عبر المقايضة أن توفر وسيلة تتيح لجمهورية إيران الإسلامية القيام بأنشطة تجارية مشروعة دون اللجوء إلى النظام المالي الدولي، ولا سيما بالنسبة للسلع الأساسية أو المواد الخام. وخلال الولاية الحالية، أجرى الفريق مشاورات مع شركة اضطلعت بمبادلات من هذا القبيل مع جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك مع عدد من الخبراء في القطاع الخاص من ذوي الخبرة في هذه الممارسات التجارية. ولجمهورية إيران الإسلامية حق مشروع في اقتناء مواد خام ولا تتضمن قرارات مجلس الأمن أية أحكام تحظر صراحة تلك المبادلات.

٧٧ - وأثناء التحقيقات التي أجراها الفريق، حصل على معلومات تتضمن تفاصيل دقيقة عن مبادلات عبر المقايضة بين كيان إيراني وشركة من القطاع الخاص للحصول على الألمنيوم. وتبين هذه المعلومات كيفية تنظيم هذه المبادلات بطريقة تمكّن جمهورية إيران الإسلامية من الحصول على كميات كبيرة من المواد الخام، في هذه الحالة الألمنيوم، دون شرائها عن طريق النظام المالي الذي يوصد أبوابه بشكل متزايد أمام الكيانات الإيرانية، ولا سيما أمام الشركات التي تملكها الدولة. ويصف المرفق السادس إحدى هذه المعاملات بمزيد من التفصيل.

شراء مستندات التصدير

٧٨ - لفقت إحدى الدول الأعضاء انتباه الفريق إلى دور مؤسسات شراء مستندات التصدير في تمويل المشتريات المشروعة. ويمثل شراء مستندات التصدير شكلاً من أشكال سلسلة إمدادات التمويل الدولية التي تقوم فيها مؤسسات شراء مستندات التصدير بتسديد

المقابل إلى المورد ثم تأخذ المبالغ المالية من المشتري. وتحمل هذه المؤسسات كل المخاطر التجارية والسياسية، ولهذا السبب، فقد تكون وسيلة مكلفة للقيام بالمبادلات التجارية^(٤٧). وهي تعمل إلى حد كبير خارج النظام المصرفي. وأشار أحد الخبراء إلى أن الدفع عن طريق مؤسسات شراء مستندات التصدير كان مستخدماً إلى غاية سنتين قبل الآن إلى أن استهدفتها الجزاءات الأحادية الطرف. وأجرى الفريق تحقيقاً أيضاً بشأن عمليتي شراء غير مشروع استخدمت الأطراف المعنية فيها أسلوب شراء مستندات التصدير.

ثالثاً - التحديات التي تواجه تنفيذ الجزاءات

ألف - ضوابط التصدير

٧٩ - لا يزال إنفاذ الضوابط الجمركية وضوابط الرقابة على الصادرات يشكل أداة رئيسية لتنفيذ جزاءات فعالة. وقد أظهرت الدول الأعضاء التي استشارها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الوعي بإجراءات الرقابة اللازمة على الصادرات وإجراءات الجمارك. ومعظم الدول التي تشاور الفريق معها لديها بالفعل الكثير من التشريعات واللوائح للرقابة على الصادرات.

٨٠ - وتؤكد الدول على أهمية التنسيق في تنفيذ الرقابة على الصادرات والجمارك. ويأخذ هذا التنسيق عدة أشكال، بما في ذلك داخل الحكومة، وبين الدول الأعضاء في مجال تبادل المعلومات، وبين الدول والقطاع الخاص.

٨١ - وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه التنفيذ الفعال للجزاءات في عدم كفاية القدرات، والتدريب غير الكافي للسلطات الجمركية أو سلطات الرقابة على الصادرات، وصعوبات تحديد الأصناف ذات الاستخدام المزدوج، وتحديد المستخدمين النهائيين المشبوهين أو الاستخدامات النهائية المشبوهة، والمسائل المتصلة بنقل التكنولوجيا غير الملموسة.

٨٢ - وتعتقد بعض الدول أن عدم وجود قدر كبير من التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية، وعدم وجود إنتاج للسلع الحساسة، ووجود مسافة جغرافية تفصل بينها وبين إيران، سيجعل

(٤٧) يتضمن الموقع الشبكي للرابطة الدولية لمؤسسات شراء مستندات التصدير (IFA)، وهي الرابطة التجارية الدولية للمؤسسات العاملة في مجال شراء مستندات التصدير، تفاصيل عن هذا النشاط (www.forfaiers.org).

من غير المحتمل أن تكون مستهدفة للشراء منها. وقد تكون هذه الدول غير مدركة لأساليب الشراء المعقدة التي تتبعها إيران^(٤٨).

تحديد الأصناف التي قد تستخدم لأغراض الانتشار النووي

٨٣ - تعتمد معظم الدول بدرجات مختلفة على النظم الإلكترونية لإدارة المخاطر كجزء من سبل الرقابة على الصادرات لديها. ويمكن أن تكون هذه النظم متفاوتة الجودة. ويعتمد بعضها فقط على قوائم المراقبة التي هي غير كافية لتحديد الأصناف التي هي دون الحد المشمول بالرقابة. وينبغي أن تدرج محددات إضافية للمخاطر من قبيل المعلومات المتعلقة بالاستخدام النهائي والمستخدمين النهائيين، وحالات الرفض.

الاختلافات في تنفيذ الأحكام الجامعة

٨٤ - يختلف تفسير الأحكام الجامعة فيما بين الدول. وتوضح بعض الحالات التي حقق فيها الفريق الآثار المترتبة على التفسيرات المختلفة من جانب الدول، بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مختلفة فيما يتعلق بالقيام بالاعتراض أو عدم القيام بذلك. وثمة عنصر آخر في التنفيذ الفعال للأحكام الجامعة وهو تقاسم المعلومات المتاحة ذات الصلة فيما بين الدول المعنية في الوقت المناسب.

نقل التكنولوجيا غير المادية

٨٥ - تزايدت اليقظة في الجامعات ومراكز البحوث، التي اعتادت على استضافة أعداد كبيرة من الطلاب والعلماء من الخارج، بشأن مخاطر نقل التكنولوجيا غير المادية إلى المواطنين الإيرانيين. وأفادت إحدى الدول، التي لم يكن لديها سياسة لمراقبة إمكانية الالتحاق بمجالات الدراسة الحساسة، بوجود زيادة كبيرة في الطلبات المقدمة من الطلاب الإيرانيين، وكانت أعداد هذه الطلبات في السنوات السابقة قرابة الصفر.

(٤٨) قامت دولة واحدة، بعيدة جغرافيا من جمهورية إيران الإسلامية، وحجم التجارة الثنائية بينهما منخفض، بإبلاغ الفريق بأن إحدى الشركات المصنعة فيها قد اتصلت بها جمهورية إيران الإسلامية لتصدير العديد من أطنان الألواح الفولاذية في عام ٢٠١٣. ولم يكن لدى الشركة المصنعة إلا خبرة ضئيلة في الصادرات من هذا القبيل. وعلى الرغم من أن ألواح الصلب ليست من الأصناف الخاضعة للرقابة، فقد توحى هذه المشتريات بأن جمهورية إيران الإسلامية تسعى لتطوير مصادر جديدة للسلع أو المواد من البلدان ذات الخبرة القليلة نسبيا في التعامل مع الاجزاء ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن.

باء - إجراءات الامتثال الداخلية بالقطاع الخاص

٨٦ - خلال هذه الولاية، تشاور الفريق مع عدد من الشركات المصنعة التي حددت منتجاتها في الشحنات التي قام الفريق بتفتيشها. ولدى هذه الشركات إجراءات داخلية محكمة للامتثال، ولديها وعي كبير بمخاطر الانتشار. وكانت إحدى المسائل التي جرى تحديدها أثناء التحريات الداخلية التي أجرتها الشركات دور الموزعين خارج البلد.

٨٧ - ففي إحدى الحالات، طلبت الشركة من جميع متلقي منتجاتها في بلدان معينة أن يقدموا "رسالة ضمان" لكل شحنة. وتمنع رسالة الضمان إعادة البيع أو إعادة النقل أو إعادة التصدير للمنتج دون موافقة مسبقة من الشركة. ومع ذلك، فإن متلقي المنتج ومتعاقديه من الباطن قد أسأوا فهم رسالة الضمان أو لم يمثلوا لها. وفي حالة ثانية، كانت الشركة المعنية لديها ترتيب مكتوب مع موزعها لكفالة ألا يتم نقل معداتها إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي كلتا الحالتين، ثبت عدم فعالية الترتيبات المكتوبة، ولم تتمكن من الحيلولة دون تقديم المواد للمتلقين غير المقصودين.

جيم - التحديات المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث

٨٨ - تواصل الدول الأعضاء إبلاغ الفريق بأن الملاحقات القضائية القانونية المحلية تعيق قدرتها على إبلاغ اللجنة بالانتهاكات التي يدعى حدوثها. ومع ذلك، فقد عثرت دولتان، على الرغم من وجود اعتبارات قانونية مماثلة، على طرق للإبلاغ عن الحوادث وتقديم المعلومات إلى اللجنة وفريق الخبراء، مع المحافظة على السرية حسب الاقتضاء.

٨٩ - ويلاحظ الفريق أن ثلاثة من الحالات التي أبلغت اللجنة عنها قد صادرها الدولة للاشتباه في استخدامها في برنامج الأسلحة الكيميائية في إيران، بما في ذلك في صناعة غاز السارين. ويدرك الفريق أن مثل هذه الحالات لا تعالجها قرارات مجلس الأمن الحالية المتعلقة بإيران.

٩٠ - وقد أظهرت الخبرة التي اكتسبها الفريق أن متطلبات الإبلاغ، والجدول الزمني المنصوص عليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والقرارات السابقة، لا تعمل بشكل جيد في واقع الممارسة. وذلك حيث إنه لم تقم أي دولة في أي وقت مضى بالإبلاغ عن حادثة في غضون خمسة أيام عمل من حدوث التفتيش على المواد التي تم اعتراضها، ولم تقدم إلا القليل من الدول تقريراً ثانياً أو تقارير لاحقة. ويمكن أن يؤدي الاختلاف في متطلبات الإبلاغ في القرارات إلى إيجاد حالة من عدم اليقين فيما بين الدول فيما يتعلق بما ينبغي أن تبلغ اللجنة به ومتى تقوم

بإبلاغها بذلك. ويبين المرفق السابع كذلك التحديات التي تواجه الدول عند الإبلاغ عن حوادث عدم الامتثال.

٩١ - ويؤكد الفريق مجدداً على أهمية أن تفهم الدول أن الإبلاغ لا يعني وجود نقاط ضعف في تدابير المراقبة التي تنفذها، أو على عدم فعالية تنفيذ الجزاءات. بل على العكس، فإن الإبلاغ عن محاولات انتهاكات الجزاءات أو الانتهاكات المدعي وقوعها يشير إلى أن الدول تقوم بتنفيذ الجزاءات بفعالية.

دال - التصرف في الأصناف المضبوطة

٩٢ - عند اعتراض الأصناف وضبطها عملاً بالفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، تواجه الدول تحديات من قبيل التكاليف، والتخزين المأمون والأمن للأصناف التي يحتمل أن تكون خطيرة. وقد تحجم الدول عن وقف عمليات الشحن والتصرف في الأصناف حيثما توجد شواغل بشأن الآثار القانونية والمالية لهذه الإجراءات.

٩٣ - ونظراً لهذه التحديات، فقد أعادت بعض الدول أصنافاً تم ضبطها إلى دول المنشأ، على أساس تفسيرها للفقرة ١٦ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وفي عدد من المرات، قامت بعض الدول بالتصرف في الشحنات التي تم اعتراضها قبل قيام الفريق بالتفتيش. ويشجع الفريق الدول أن تنتظر إلى حين قيام الفريق بالتفتيش، قبل التصرف في الشحنات المضبوطة.

هاء - إدراج الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات

٩٤ - واصل الفريق، خلال الولاية الحالية، دراسة الأثر العملي لعمليات إدراج الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات بموجب القرارات ذات الصلة. ويرتبط جميع هؤلاء الأفراد والكيانات بالأنشطة المحظورة لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك أعضاء كبار في فيلق الحرس الثوري الإيراني وبعض الكيانات التابعة لشركة جمهورية إيران الإسلامية للنقل البحري.

سفر الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات

٩٥ - لم تخطر اللجنة خلال فترة الولاية بأي انتهاكات مبلغ عنها للحظر المفروض على السفر. ولا يستطيع الفريق تحديد ما إذا كان ذلك بسبب عدم سفر الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات، أو أن هذا السفر لم يتم تحديده والإبلاغ عنه. ومع ذلك، فقد أبلغ الفريق بأن اللواء قاسم سليمان، قائد قوة القدس في فيلق الحرس الثوري الإيراني، قد سافر بصورة منتظمة على

مدى فترة الولاية إلى دولتين على الأقل من الدول المجاورة لجمهورية إيران الإسلامية^(٤٩). وسليماني - الذي كان عميدا في ذلك الحين - مدرج في قائمة الجزاءات بموجب أحكام القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

شركة خاتم الأنبياء للتشييد

٩٦ - شركة خاتم الأنبياء مدرجة في قائمة الجزاءات بموجب أحكام القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) باعتبارها شركة مملوكة للحرس الثوري الإيراني تشارك "في مشاريع بناء مدنية وعسكرية واسعة النطاق وأنشطة هندسية أخرى". وتنوه أحكام الإدراج في قائمة الجزاءات كذلك بأن جهات تابعة للشركة قد "شاركت بشكل كبير في تشييد موقع تخصيب اليورانيوم في قم/فوردو". ونشر تقرير إعلامي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وثيقة تضمنت توجيهها من شعبة التوجيهات الاقتصادية الخاصة التابعة لمجلس الأمن الوطني الأعلى في إيران، ويأمر التوجيه المصارف الإيرانية وشركات الدولة بتيسير إنشاء شركات صورية جديدة متصلة بشركة خاتم الأنبياء لمساعدة فيلق الحرس الثوري الإيراني في التهرب من جزاءات الأمم المتحدة وغيرها من الجزاءات^(٥٠). وهذا الأمر، الذي صدر في نيسان/أبريل ٢٠١٣، يقال إنه مقصود به حجب علاقة هذه الشركات بشركة خاتم الأنبياء وجعل أنشطة الشركة تبدو بريئة.

شركة إيرانو هند للنقل البحري

٩٧ - لا يزال فريق الخبراء يرى أن إدراج شركة إيرانو هند للنقل البحري في قائمة الجزاءات بموجب أحكام القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) لا يخلف سوى أثر ضئيل على عمليات سفن الشركة. وما زال من الصعب على الدول تحديد السفن التي تنتمي إلى شركة إيرانو هند للنقل البحري، أو إلى كيانات أخرى مدرجة في القائمة، بسبب التغييرات المتكررة للاسم، وللملكية المسجلة.

٩٨ - وقام حملة الأسهم في شركة إيرانو هند للنقل البحري بحل الشركة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإن كانت عملية حل الشركة وتصفيتها قد اتسمت بالبطء. وقد أدى حل الشركة إلى زيادة تعقيد الجهود الرامية إلى تحديد السفن نظراً لأن بعض السفن مملوكة حالياً لكيانات هندية.

(٤٩) انظر: Dexter Filkins, "The Shadow Commander", *The New Yorker*, 30 September 2013; Mushreq Abbas, "Iran looks to Iraq for Syria support", *Al-Monitor*, 13 September 2013; Ben Hubbard, "Angry over Syrian war, Saudis fault U.S. policy", *New York Times*, 25 October 2013.

(٥٠) انظر مقال الشرق الأوسط المتعلق بالتوجيه الإيراني، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، المتاح على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=758036&issueno=12835#.U2eWqPlDVqM>

٩٩ - وخلال فترة الولاية الحالية، لم تكن هناك تغييرات في ملكية السفن المتبقية لدى الشركة البالغ عددها ست سفن. وعلى الرغم من حل شركة إيرانو هند للنقل البحري، ستظل اثنتان من ناقلات النفط الخام وهما السفينة 2 Amin و 2 Tour، وناقلة واحدة للسواثب، وهي السفينة سينين، عاملة تحت ملكية شركات وهمية تابعة لشركة إيرانو هند. وخلال هذه الفترة، رست هذه السفن في موانئ ثلاث دول وأبحرت عن طريق المياه الإقليمية لعدد آخر من الدول. ولم يلاحظ أي نشاط للسفن الثلاث الأخرى وهي Attar، و Sattar، و Teen (المرفقان الثامن والتاسع).

١٠٠ - وتتفادى بعض الدول تجميد أصول شركة إيرانو هند أو غيرها من الجهات التابعة لشركة جمهورية إيران الإسلامية للنقل البحري المدرجة في قائمة الجزاءات من خلال عدم السماح بدخولها في مياهها الإقليمية لأسباب متنوعة. وقد يكون أحد الأسباب عدم الوضوح فيما يتعلق بملكية السفينة.

فيلق الحرس الثوري الإسلامي

١٠١ - لا يدرج الفيلق ككل في القائمة بموجب القرارات ذات الصلة. ولكن قيادته العليا مدرجة في القائمة بموجب القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وبالإضافة إلى ذلك، فبعض الكيانات المدرجة في القائمة بموجب القرارات، يملكها أو يتحكم فيها فيلق الحرس الثوري الإيراني أو هي تتصرف بالنيابة عنه.

١٠٢ - وبعض الأفراد المدرجين في القائمة لم يعودوا يشغلون الوظائف المشار إليها في قوائم التسمية في القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولم يتم تعديل قوائم التسمية أو تحديثها في أعقاب اعتماد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقد أعربت العديد من الدول عن إحباطها من أن القوائم الحالية لا تعكس هذه التغييرات.

١٠٣ - ويبين الجدول التالي هذه التغييرات، استناداً إلى المعلومات المفتوحة المصدر. وفي إطار تقديم هذه المعلومات، لا يسعى الفريق إلى اقتراح أسماء إضافية لإدراجها في القائمة.

القائد الحالي	المنصب	الشخص المدرج اسمه في القائمة (المنصب الحالي)
اللواء يحيى رحيم صفوي (مساعد عسكري أقدم للمرشد الأعلى الإيراني) ^(أ)	قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني	اللواء محمد علي جعفري
العميد مرتضى رضائي	نائب قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني	العميد حسين السلامي ^(ب)
العميد محمد رضا زاهدي (قائد قوة القدس في لبنان) ^(ج)	قائد القوات البرية بفيلق الحرس الثوري الإيراني	العميد محمد باكبور

القائد الحالي	المنصب	الشخص المدرج اسمه في القائمة (المنصب الحالي)
اللواء حسين سليمي	قائد القوات الجوية لفيلق الحرس الثوري الإيراني ^(د)	العميد أمير علي حاجي زاده
العميد بحري مرتضى سفاري	قائد القوات البحرية لفيلق الحرس الثوري الإيراني	العميد بحري علي فادافي
العميد محمد حجازي (نائب رئيس الأركان للقوات المسلحة الإيرانية) ^(هـ)	قائد قوة باسيج للمقاومة	العميد محمد رضا نقدي ^(و)
العميد قاسم سليمان	قائد قوة القدس	جری ترقیتہ لرتبہ لواء
نائب الأميرال علي أكبر أحمدیان	رئيس هيئة الأركان المشتركة لفيلق الحرس الثوري الإيراني	(ألغي المنصب)

(أ) "Leader's Adviser Blames Certain Arab States for Fueling Extremism", *Tasnim News*, 10 January 2014; "Leader's Military Aide: First Bullet on Iran Means Israel's Destruction by Hezbollah", *Fars News*, 11 February 2014.

(ب) أدرج في القائمة باعتباره قائد القوات الجوية لفيلق الحرس الثوري الإيراني بموجب أحكام القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

(ج) Will Fulton, *The IRGC Command Network: Formal Structures and Informal Influence*, (American Enterprise Institute, Critical Threats Project, July 2013).

(د) أعيدت تسمية القوات الجوية لفيلق الحرس الثوري الإيراني القوات الجوية الفضائية لفيلق الحرس الثوري الإيراني، نتيجة لإعادة هيكلة فيلق الحرس الثوري الإيراني في أواخر عام ٢٠٠٩.

(هـ) "Commander: change in enemies' tone testifies Iran's might, stability" *Fars News*, 1 October, 2013; "Commander: Iran ready to assist Iraq in countering terrorism", *Tasnim News*, 05 January 2014.

(و) أدرج في القائمة باعتباره النائب السابق لرئيس أركان القوات المسلحة لشؤون اللوجستيات والبحوث الصناعية بموجب أحكام القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

١٠٤ - وقد أطلعت الدول الفريق على رغبتها في الحصول على معلومات إضافية فيما يتعلق بالأفراد الذين جرى إدراجهم في قائمة الجزاءات، وبخاصة المحددات الأحيائية للهوية، وأرقام جوازات السفر، وتواريخ الميلاد. ويلاحظ الفريق أنه ليس هناك إلا معلومات محدودة متاحة للعموم فيما يتعلق ببعض الأفراد الذين جرى إدراجهم في القائمة.

١٠٥ - وفي حين قد تأثرت الأنشطة الاقتصادية لفيلق الحرس الثوري الإيراني من جراء الجزاءات، فقد دفعتهم صعوبات الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية إلى تطوير قدرات تقنية

محلية^(٥١). وفي عدد من المناسبات من قبيل مهرجان البحوث الصناعية للقوات المسلحة، أظهر فيلق الحرس الثوري تحسنا في القدرة التكنولوجية العسكرية وقام بتطوير أسلحة جديدة، بما في ذلك القذائف والطائرات بدون طيار^(٥٢).

١٠٦ - ومع أن فيلق الحرس الثوري ما زال قويا من الناحية السياسية والاقتصادية، فقد اتخذ الرئيس روحاني مؤخرا خطوات للحد من نفوذه من خلال تقليل عدد مسؤولي فيلق الحرس الثوري الإيراني السابقين في مجلس وزرائه^(٥٣). وقررت حكومة روحاني عدم الموافقة على منح شركة خاتم الأنبياء عقدا لتشييد طريق سريع من طهران^(٥٤).

رابعاً - أنشطة الفريق

١٠٧ - تم الاضطلاع بأنشطة الفريق وفقا لبرنامج عمله للفترة من ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على النحو الذي تقتضيه الفقرة ٢ من القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣).

١٠٨ - ويرد تشكيل الفريق في وقت تقديم التقرير على النحو التالي: سالومي زورايتشيفيلي (فرنسا)، منسقة؛ وجوناثان بروار (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وتشونجي لي (الصين)؛ وتوماس ماتسيت (ألمانيا)؛ وجاكلين شاير (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وكازوتو سوزوكي (اليابان)؛ وإلينا فودوبولوفا (الاتحاد الروسي)؛ وأولاسيهندي إشولا ويليمس (نيجيريا).

١٠٩ - وبالإضافة إلى الأنشطة التي يرد وصفها في الفقرة ٣، فقد ساهم الفريق في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل (المرفق العاشر).

(٥١) Zachary Keck "Iran to unveil new submarine, UAVs, fighter jets and missiles", *The Diplomat*, 24 August 2013; "Iran can build any kind of missiles: Defense min." *Press TV*, 1 March 2014; "Iranian army unveils new home-made military equipment", *Fars News*, 20 April, 2014; Arthur Holland Michel, "Iran's many drones", *Center for the Study of the Drone*, 25 November 2013; Sam LaGrone, "Iran launches new submarine class", *U.S. Naval Institute News*, 27 November 2013.

(٥٢) "DM underlines Iran's fast progress in achieving new military technologies", *Fars News*, 24 February, 2014; "President Rouhani visits exhibition on defensive achievements", *Tasnim News*, 1 March, 2014; "Iran DIO research projects 3th festival" *IBIR News*, 24 February, 2014.

(٥٣) Ali Alfoneh, "President Rouhani's Cabinet: MOIS vs. IRGC?", *Foundation for Defence and Democracy Policy Brief*, 7 August 2013.

(٥٤) Babak Dehghanpisheh, "Iran deal raises tension with IRGC", *The Daily Star* (Lebanon), 11 February 2014.

١١٠ - وعقد الفريق أيضا اجتماعات أو مؤتمرات إلكترونية أو أجرى مراسلات مع خبراء تابعين للمنظمات الدولية ومراكز الفكر والجامعات، والرابطات التجارية ومع ممثلي العديد من الشركات الخاصة (شركات التصنيع ووكلاء الشحن، وشركات الشحن، والمصارف، والشركات الاستشارية وغيرها). وتشمل هذه الجهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمؤسسات التالية: IHS Jane's, the Aluminum Association, the London Metal Exchange, the Industrial Bank of Korea, Woori Bank, Standard Chartered Bank, Toray Ltd, Vacon, Parker Hannifin SSD Drives, Gambica, Brian Ellis (Consultant), Siemens plc United Kingdom, Dubai Ports World, Markus Schiller (Schmucker Technologie), British Iran Chamber of Commerce, ASAN Institute for Policy Studies, International Strategic Research Organisation (USAK), Centre for Information on Security Trade Controls, Istituto Affari Internazionali, Ignazio Messina & C. , Mitsubishi Heavy Industries, Asexma Chile A. G, and Håkan Andersson (Saab AB).

١١١ - وقدم الفريق تقريره لمتنصف المدة إلى اللجنة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويتضمن المرفق الحادي عشر قائمة بجميع التقارير المقدمة من الفريق، خلال فترة الولاية الحالية.

١١٢ - ولم ترد أي تقارير للتنفيذ على الصعيد الوطني بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكثر من نصف الدول لم تقدم تقاريرها بعد.

١١٣ - وعقدت اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء، في نيويورك، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. ومكنت هذه العملية الدول من الاستماع إلى اللجنة والفريق وطرح الأسئلة عليهما وتحسين فهمهما للمسائل المتصلة بتنفيذ الجزاءات وعمل اللجنة.

شكر وتقدير

١١٤ - يود الفريق الإعراب عن تقديره للتعاون المستمر الكبير من جانب العديد من الدول أثناء عمله. كما يقر بالمشاركة القيمة والاستباقية من جانب العديد من كيانات القطاع الخاص. ويود الفريق أن يعرب عن امتنانه لاستمرار الدعم المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة.